نصير الدين الطوسي

رسالة في قواعد العقائد

تحقيق

الشيخ علي حسن خازم

دار الغربة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

بين يديك رسالة صغيرة الحجم، جليلة القدر، عصارة من فكر «العقل الحادي عشر» و«أستاذ البشر» «فخر المحققين» و«سلطان العلماء» «نصير الملة والدين» الخواجة محمد بن محمد بن الحسن الطوسي لم يسعف الوقت ولا القدرة على التقديم لها بأكثر مما سترى، إذ ان ما جمعته ليكون ممهداً لدراسة هذه الشخصية العظيمة حيَّرني أكثر فيما أردت أن ينير لي ظلمته، وأنَّه من غير الطبيعي أن تكون المقدمة لنص محقق مجرد أسئلة مدهشة عن الغرض فها أنا أكتفي بهذه المقدمة راجياً القبول.

خطتي في تحقيق الرسالة:

اعتمدت النسخة الموجودة في «كتاب خانه مركزى دانشگاه» طهران رقم ١٣٢٨ وهي ٦١ صفحة بخط طهماسب قلي يرجع تاريخ نسخها إلى سنة ١٠٥٠ هـ، وقابلتها مع نسختين، الأولى

وقعت متنا استخرجته من كتاب العلاّمة الحلي كشف الفوائد والذي يعتبر شرحاً لها وهو مطبوع بالطباعة الحجرية سنة ١٣١٢ هـ بتصحيح السيد محمد الحسيني. والنسخة الثانية هي المطبوعة بتحقيق عبدالله نوراني الذي اعتمد على نسخة أخرى غير نسخة الدانشگاه كما تلاحظ فيما بعد.

وقد قمت بتصحيح اللغة، وإضافة النواقص، فضلاً عن معالجة الأخطاء الإملائية حتى انتهت المرحلة الأولى بوجود نسخة اعتبرها صحيحة للغاية.

أما المرحلة الثانية فكانت قراءة جديدة للرسالة توقفت فيها عند إشاراته الكثيرة كقوله «قال بعضهم» أو قوله «والمحققون منهم»... الخ فعملت على توضيحها بالأسماء معتمداً في ذلك بشكل أساسي على شرح العلاّمة الحلي، وقمت بتحضير مجموعة من الكتب للتثبت من نسبة ما نقله إلى أصحابه فأوردته بعباراتهم مع ذكر مراجعه بالتفصيل، ومن لم أجد له ذلك نقلته عمن ينقله عنه من القدماء فإنه يصير بذلك أثبت، فإن لم أجد ذكرت ما يوافقه من كلام أعلام المذهب الكلامي المذكور وخلال هذه المرحلة أوضحت بعض العبارات والمصطلحات والإختلافات.

والمرحلة الثالثة من التحقيق كانت تحضير فهارس مختلفة وإيراد أسماء مراجع التحقيق ومراجع أخرى للتوسع في الموضوعات المبحوثة لتجدها في آخر الكتاب مع فهارس لـ : الفرق، الأعلام، الآيات، الروايات، الأماكن التي وردت في الأصل والحواشي الملحقة بكل قسم من الرسالة.

أما الرموز الخاصة فهي: [ ] وتعني أن الزيادة الموجودة بينهما منقولة من نسخة شرح العلامة الحلي التي صححها السيد محمد الحسيني.

(م) نسخة الشرح.

خ. ل. في نسخة أخرى قابل عليها السيد محمد الحسيني.

(د) وترمز إلى نسخة دانشگاه طهران.

نسبة الرسالة إلى النصير:

نصَّ أصحاب الفهارس والمترجمون لنصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي أنَّ له قواعد العقائد مع اختلاف في التسمية «كتاب قواعد العقائد» أو «رسالة في قواعد العقائد»، أو إهمال كونه كتاباً أو رسالة.

النسخ الخطية والمطبوعة:

يوجد منها في إيران وتركية نسخ خطية متعددة أهمها:

١ ـ نسخة مكتبة مقام الإمام الرضا (عليه السلام) في مشهد، تاريخ الفراغ منها ١٩ محرَّم سنة ٦٨٧ هـ وتعتبر من أقدم النسخ وأقربها إلى حياة المؤلف.

٢ ـ نسختين أخريين في نفس المكتبة.

٣ ـ ثلاث نسخ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ طهران.

٤ ـ نسخة في مكتبة مسجد سپهسالار.

٥ ـ نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران تاريخ الفراغ من نسخها سنة ١٠٥٠ هـ .

٦ ـ نسخة في مكتبة السلطان محمد الفاتح ـ تركية .

٧ ـ نسخة في مكتبة سراي همايون إسلامبول ـ تركية .

أما طباعة فقد ظهرت بالطباعة الحجرية مع كتاب إلزام النواصب مرة، ومرة أخرى بواسطة الأستاذ عبدالله نوراني مع مجموعة من رسائل النصير إضافة إلى تلخيص المحصل.

شروح الرسالة:

رغم صغر حجمها، فإنَّ الرسالة تعتبر خلاصة مركزة لأهم آراء الفرق الإسلامية والفلاسفة والمتكلمين، حيث نجد النصير يشير إلى مبحث خلافي عميق بكلمة واحدة أو إثنتين أو ينسب رأياً ما إلى مذهب دونما إحالة إلى مصدر أو مرجع شأن القدامى في مؤلفاتهم ، مما دعا إلى شرحه وحل إشاراته ورموزه ومن الشروح المعروفة :

١ ـ شرح القواعد تأليف السيد ركن الدين أبي محمد حسن بن شرفشاه المتوفي ٧١٧ ألفه تلبية لرغبة أحد أبناء الخواجة.

٢ ـ كشف الفوائد شرح قواعد العقائد للعلامة الحلي ألفه تلبية لرغبة ولده فخر المحققين وقد طبع بالطباعة الحجرية سنة ١٣١٢ هـ باهتمام وتصحيح السيد محمد الحسيني . وأعادت مكتبة آية الله المرعشي النجفي (قده) طباعته بالأوفست كما هو.

٣ ـ كشف المعاقد في شرح قواعد العقائد تأليف محمود بن

علي بن علي بن محمود الحمصي الرازي.

٤ ـ تحرير القواعد الكلامية في شرح الرسالة الإعتقادية لعبد الرزاق بن ملامير كيلاني رانكوئي وهناك شروح أخرى ذكرها محمد تقي مدرس في أحوال وآثار خواجة نصير الدين الطوسي.

مذهب النصير في الرسالة:

تتميز هذه الرسالة بأنها عرض مقارن واستدلال على بعض ما اختاره النصير في مذهبه الفلسفي والكلامي، الذي جاء به مجدداً البحوث العقلية. وإذا كانت نسبته إلى أحد المذهبين: الإسماعيلي أو الإثنا عشري إحدى أهم المناقشات التي خاضها العلماء والباحثون من المذهبين أو غيرهما فلا أسمح لنفسي في هذه المقدمة بتقرير أحد الرأيين تحكماً، ولا يعتبر لجوئي إلى القول الثالث توفيقاً بل إنني سأفتح باباً جديداً كان قد أشار إليه سماحة العلامة الشيخ عبدالله نعمة أطال الله عمره بإجمال في كتابه القيِّم «فلاسفة الشيعة»، ولعلَّ ما سأقدمه يكون معيناً على ما ذهبت إليه، أو يفتح باباً للرد والإتيان بشيء جديد[1] من الطرفين سواء من إدعى إسماعيليته وإن تشيعه للمذهب الإثنا عشري كان تقية كما فعل الدكتور عارف تامر حين قال: «لا بد من القول قبل التحدث عن نصير الدين الفيلسوف: بأن علماء وأئمة الشيعة الإثنا عشرية الكريمة على سعة إطلاعهم وخبرتهم وتفوقهم في علوم الفقه والقانون وعلم الكلام... (!) فإنهم لم يعنو بالفلسفة وما يتفرع

(١) فلاسفة الشيعة، ص: ٥٣٤.

عنها من الإلهيات والماورائيات . . . في حين نرى نصير الدين الطوسي يكرس جهوده ، ويخص الجانب الأكبر من فلسفته بالسير على نهج ابن سينا وإخوان الصفا . . . وهذا يفسر ويؤكد عدم إرتباطه بالمدرسة الشيعية الإثني عشرية وكما ذكرنا فإن هذا الإرتباط كان سياسياً أكثر ما هو عقائدياً وقد فرضته الظروف الإستثنائية التي اقتضتها سياسة المغول وقائدهم هولاكو»!!![1].

أو ما استفاده د. هاني فرحات من تغيير ديباجة أخلاق ناصري بعد إعلان تشيعه ، « ما يدفعنا إلى القول بأنه كان فعلاً يستخدم التقية معهم (الإسماعيلية)[2] » . فهذه وأمثالها كثير لم أجد أنها ترتفع عن إثبات شيء إلى حد نفي الآخر فالذي أثبت متابعة النصير لابن سينا في الفلسفة يقصر عن نفي تشيعه للمذهب الإثنا عشري المعلن بصورة عامة . والذي يثبت هذا التشيع لا يستطيع أن ينفي كونه كان على مذهب الإسماعيلية فترة لمجرد أن والده الذي لم يعش ليرعاه إلا فترة قصيرة كان على المذهب الإثنا عشري . وفتش تر صدق ما نقول وإلى الآن وحده فيما قرأت العلامة الشيخ عبدالله نعمة كما أشرت من بين علماء الإثني عشرية الذين تعرضوا للموضوع لم يستبعد أن النصير كان على مذهب الإسماعيلية قبل ١٤ شوال ٦٥٤ هـ وهذا لا يمنع استغراب الدكتور عبد الأمير الأعسم الذي حاول الدكتور فرحات دفعه به .

بعد هذه المقدمة يرد السؤال عن جديدنا والجواب أن قراءة

(١) نصير الدين الطوسي في مرابع ابن سينا . ص ٧٩ .
(٢) مجلة العرفان العدد ٤ و ٥ من المجلد ٧٢ ، الخواجة نصير الدين الطوسي (٣) .

الرسالة بدقة وتحرٍ للموضوع ـ وهو ما لم يجر إلى الآن ، إذ كان غالب النظر فيها منحصراً بمباحثها الكلامية فقط ـ وضعنا أمام ملاحظات هي التالية:

١ ـ إن تاريخ تأليف هذه الرسالة يأتي بعد مقتل ركن الدين محمود آخر خلفاء الإسماعيلية النزارية ٦٥٥ هـ ، لما ذكره فيها آخر كلامه عن الإمامة عند الإسماعيلية « ثم أدعوا بعده أن الحسن الملقب بعلي ذكره السلام ، كان إماماً ظاهراً من أولاد نزار واتصل أولاده إلى أن إنقرضوا في زماننا هذا » .

٢ ـ بدا لي غريباً تسليم الشيخ عبدالله نعمة[1] والدكتور عبد الأمير الأعسم[2] لما نقلاه عن كتاب تاريخ علم الفلك في العراق للعزاوي من أن النصير قد أعلن تشيعه في ١٤ شوال ٦٥٤، إذ لا توجد إشارة إلى المكان الذي أعلن فيه النصير « اعلانه المدهش » هذا إلاّ أن يكون بين يدي هولاكو قبل فتح بغداد.

وهو ما يفضي إلى إمكانية أن يكون هذا الإعلان تقية فعلية لإن هولاكو لما راسل ملوك نواحي إيران علل هجومه بأنه « لتخريب حصون الإسماعيلية وقتل هذه الفئة » . كما ذكره د. حسن إبراهيم حسن[4].

ثم ما هي القيمة التحقيقية لهذا النقل دون مستند قديم إذا لاحظنا النقطة التالية ؟

(١) فلاسفة الشيعة ، ص :٥٤٠ .

(٢) نصير الدين الطوسي ، ص : ٤٨ .

(٣) تاريخ الإسلام ، ج ٤ ، ص : ١٥٤ .

٣ ـ إنَّ النصير في هذه الرسالة عندما ذكر الإمامية الإثنا عشرية تحدث عنهم بصيغة الجمع الغائب في كامل نصه كقوله « وأما الإمامية فقالوا . . . »، « وهم في أكثر أصول مذهبهم يوافقون المعتزلة . . . » إلى آخر ما فيه ، دون أن يتبنى لهم رأياً واحداً وأيضاً أنه في آخر كلامه عن مذهب الأمامية الإثنا عشرية ، ذكر إختلافهم في سياق الإمامة ـ من إمام إلى آخر ـ ، وقال عن هذه الإختلافات : « لا فائدة في إيرادها وجمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب الذي ذكرناه » .

فقوله « وكان لهم في سياق الإمامة اختلافات كثيرة » يضعنا أمام احتمالات :

أولها : ما حاول العلاَّمة الحلي توجيهه بالقول أن الضمير هنا يرجع إلى الشيعة عامة ، لكنه مدفوع بأن هذا الكلام قد وقع في خصوص شرح حال الإمامة عند الإثنى عشرية بعد ذكر آراء الغلاة والإسماعيلية ، وإنه بعد الإنتهاء من ذكر آراء الإمامية انتقل لذكر آراء الكيسانية والزيدية ، فلا وجه لذلك .

الثاني : عندي أن يكون مراده من الإختلافات في سياق الإمامة مسألة أن النص على الإئمة كان دفعة واحدة أو من كل إمام على الذي يليه ، فإن القول الأول مردود بالبداء الذي قال به جمهور الإمامية في إسماعيل بن جعفر الصادق (عليه السلام) وعدَّه النصير من أخبار الآحاد[1]. فيبقى الثاني وهو ما قال عنه أن

(١) التي لا توجب علماً ولا عملاً محصل ٣٦٥ ، تلخيص ٤٢٢ . .
وقد نسب المفيد هذا القول إلى جمهور الإمامية ، أوائل المقالات ص ١٤٩ .

« جمهـورهم الباقـون إلى هذا الـزمـان عـلى هــذا المـذهب الـذي ذكرناه » .

والسؤال يتكرر هنا هـل يمكن لنا الجزم بمـوقف للنصير يتبنى رأي الإثنا عشرية بعدما تقدم ؟

٤ ـ إنَّ قـول النصيـر عن الإسـمـاعيلة « وربمـا يـلقبـون بالملاحدة » لا يقطع بنسبة الإلحاد إليهم ، بل إننا بمـلاحظة مـا في لسـان العرب من أنَّ الملحـد هو المـائل لا نجـزم بأنـه أراد به اسم ذم ، يؤيد ذلك تعليله ما قيل بأنه : « لعدولهم عن ظواهـر الشريعـة إلى بواطنها في بعض الأحوال » .

٥ ـ قال عن الغلاة إنـه « لا فائـدة في تفصيل مـذهبهم » وعن اختلافات الإثنـا عشريـة ما ذكـرناه من أنـه « لا فائـدة في إيرادهـا » واكتفى مع الكيسانية بأنهم قد انقطعوا لكنه مع الإسماعيلية والزيدية كان مجرد عارض لأرائهم فهل كان السبب قولهم بـاستمرار الإمـامة الظاهرة المتصدية للحكم رغم انقطاعها بالموت عند الإسماعيلية ؟ .

بعد هذا كله أجد نفسي أمام سؤال جـديد ، هـل كانت هـذه الرسالـة على اختصارهـا مراجعـة خطيـة من العالم الجليـل للعقائـد « المنسـوبة إلى الأصـالة » لإختيـار المذهب الـذي سلَّم العـالم كله بانتقاله إليه عدا الإسماعيلية ؟

الإجـابة بنعم تقتضي إعادة النظر إما بإعلان تشيعـه ٦٥٤ هـ كإعتباره تقية واما بنفيه أصلاً وتأخيره إلى ما بعد فتـح بغداد واتصـال النصير بعلماء الشيعة الذين تهيب كبيـرهم الحلي أن يقدم ابن عمـه

للإجابة عن أسئلة أشبه بالإمتحان ثم ما هذا الدرس المحير المتقابل بينهما في الفقه والكلام على جلالة قدرهما. وثمة أسئلة أخرى كثيرة تنتظر الإجابة ..

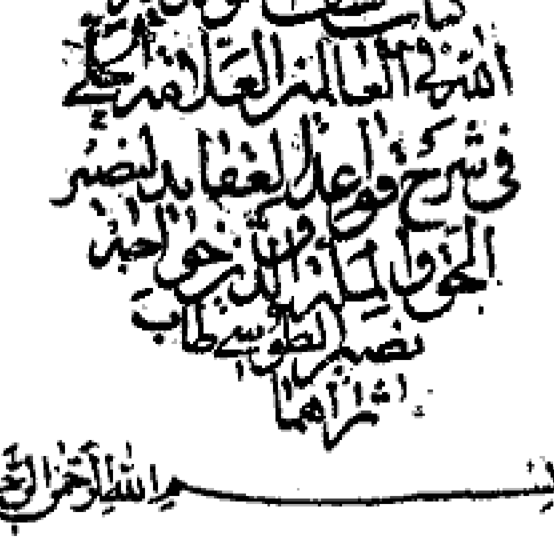
علي حسن خازم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلالة والصلوة على محمد
المخصوص بالرسالة وآله الموصوفين بالعدالة يقول
صاحب هذه المقالة التي أوردت فيها قواعد العقائد
من العلم المنسوب الى الاصالة واحترزت في تقريرها
عن الاطناب والاملال مخافة ان يؤدي الى السآمة
والملالة وقدمت ذكر اصول يجب الوقوف عليها في
كل حالة وهي هذه كل ما يمكن ان يعبّر عنه فاما
ان يكون موجودا واما ان لا يكون وما لا يكون موجودا
معدوم ولا فرق بين الموجود والثابت ولا بين المعدوم
والمنفي عند المحققين ومشايخ المعتزلة يقسمون الثابت
الى الموجود ومعدوم وواسطة بينهما يسمّى بالحال ويجعلون
المنفي ما عدا هذه الثلثة والحكماء يقولون الموجود يكون

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة جامعة طهران المركزية





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على تواتر نعمائه وتظافر آلائه وترادف عطائه الذي فضلنا بأن جعلنا بارشاد عباده
من اتباع انبيائه وخصنا بالتكميل للمستعد بان دعانا الى عدله ولطفه والصلوة والسلام على
اشرف رسله واعظم امنائه محمد المصطفى وعلى سيد اوصيائه المخصوص باجتبائه وعلى المعصومين
من ابنائه **اما بعد** فقد جمعنا في هذا الكتاب الموسوم بكشف الفوائد على ايضاح ما
اشتملت عليه الرسالة الموسومة بقواعد العقائد من تصنيف شيخنا الاعظم وسيدنا المعظم
افضل المتأخرين مكمل علوم المتقدمين نصير الملة والحق والدين ابي جعفر محمد بن محمد بن الحسن
الطوسي قدس الله روحه [illegible] الربانية على سبيل الايجاز والاختصار
خال عن التطويل والاكثار [illegible] فانه كاسمه متجاوز الغاية
اجابة لسؤال الولد العزيز ابي طالب محمد ايده الله تعالى بالطافه الربانية وايده بالعنايات الالهية
واسعده في الدارين وخصه بتكميل الرياستين واسعفه بالعمر الطويل السعيد [illegible]
الوعيد بمنه وكرمه **قال** المصنف قدس الله روحه الحمد لله المتفرد بالجود والعدل والصلوة
على محمد المصطفى المخصوص بالرسالة والآل الموصوفين بالعدالة وبعد فهذه المقالة التي [illegible]
بقواعد العقائد [illegible] العلم المشتمل على الاصالة وقد حررت في تقريرها عن الاطناب والاطالة مخافة
ان تؤدي الى السآمة والملالة وقد ذكرت ما يجب الوقوف عليها في كل حالة وهي [illegible] **اقول**

الصفحة الأولى من الطبعة الحجرية
لكشف الفوائد في شرح العقائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلالة ، والصلاة على محمد [المصطفى] المخصوص بالرسالة وآله الموصوفين بالعدالة ، يقول صاحب هذه المقالة أني [قد] أوردت فيها قواعد العقائد من العلم المنسوب[1] إلى الأصالة ، واحترزت في تقريرها من[2] الأطناب والإطالة مخافة أن يؤدي إلى السآمة والملالة .

وأقدّم ذكر أصول يجب الوقوف عليها في كل حالة وهي هذه :

أصل : كل ما يمكن أن يعبَّر عنه فإما أن يكون موجوداً وإما أن لا يكون [موجوداً] /ر وما لا يكون موجوداً معدوم ، ولا فرق بين الموجود والثابت ولا بين المعدوم والمنفي عند المحققين[3] .

---

(١) الموصوف بالأصالة خ ل .

(٢) في (د) عن.

(٣) من المتكلمين، ووافقه الفخر الرازي من السنة وأبو الهذيل وأبو الحسين البصري من =

ومشايخ المعتزلة[1] يقسمون الثابت إلى موجود ومعدوم وواسطة بينهما تسمَّى[2] بالحال ، ويجعلون المنفي ما عدا هذه الثلاثة .

والحكماء[3] يقولون الموجود يكون خارجياً ويكون ذهنياً ويكون كليهما وكذلك المعدوم .

أصل آخر : كل ما يمكن أن يعبَّر عنه ، فإما أن يجب وجوده ، أو يجب عدمه ، أو لا يجب أحدهما[4] . والأول هو الواجب ، والثاني هو الممتنع أو المحال أو المستحيل ، والثالث هو الممكن أو[5] الجائز .

أما الواجب ، فإمَّا أن يكون وجوبه لا عن غيره وهو[6] الواجب لذاته وإما[7] أن يكون وجوبه عن غيره فيكون واجباً لغيره[8]

= المعتزلة وخلاصة المسألة أنه لا نزاع في أن المعدوم الممتنع الثبوت نفي محض وإنما اختلف المتكلمون في المعدوم الممكن الثبوت فقال الطوسي ومن ذكرنا وغيرهم بأنه نفي محض ، وقال البصريون من المعتزلة بأن الذوات في العدم جواهر وأعراض، والبغداديون يقولون بأنها أشياء والفاعل يجعلها جواهر وأعراضاً . انظر محصل ص ٧٨ ـ كشف ص ٦ .

(١) البصريون منهم كأبي علي وأبيه أبي هاشم الجبائيين . والقاضي عبد الجبار ، وأبي عبدالله البصري ، وغيرهم من المثبتين كما في كشف الفوائد ص ٦ ونسبه الفخر الرازي إلى القاضي وإمام الحرمين : المحصل ص ٨٥ .

(٢) في د : يسمى ، وراجع المحصل ص ٨٥ فما بعد .

(٣) الفلاسفة ، راجع الإشارات ج ٣ ص ٢ فما بعد .

(٤) المحصل : ص ٧٩ .

(٥) في (د) و ، راجع المحصل ص ٧٥ ـ ٩٣ .

(٦) في (م) هذا .

(٧) في (د) فاما .

(٨) في (م) بغيره .

ممكناً بذاته[1] ، وكذلك[2] الممتنع[3]. وما يفيد وجود غيره يسمونه موجداً أو علة ، وذلك الغير يكون موجداً أو معلولاً .

والممكن لذاته [يكون] متساوي النسبة إلى طرفي وجوده وعدمه ، فإن كان له موجد كان موجوداً ، وإن لم يكن له موجد بقي على حالة العدم فيكون عدم موجده كالعلة لعدمه[4].

أصل آخر : كل ما يمكن أن يتصور فإن أمكن تصوره لا مع غيره فهو ذات ، وإلا فهو صفة . مثلاً إذا قلنا موصوف عنينا به شيئاً له صفة ، فالشيء هو[5] الذات وقولنا له صفة هو[6] صفته .

أصل آخر : كل موجود فإما أن يكون لوجوده أول - ولا محالة يكون لا وجوده متقدماً على وجوده - ويسمى محدثاً . وإما أن لا يكون لوجوده أول ويسمى قديماً وأزلياً[7] .

والتقدم يكون بالذات كتقدم الموجد على ما يوجده ، أو بالطبع كتقدم الواحد على الإثنين، أو بالزمان كتقدم الماضي على الحاضر ، أو بالشرف كتقدم المعلم على المتعلم[8] ، أو بالوضع

---

(١) محصل : ص ٩٣، شرح الباب الحادي عشر: ص ١٦ .

(٢) في (م) كذا.

(٣) كشف ص ٩ .

(٤) خلافاً للرازي، راجع المحصل ص ١٠٦ و١٠٩ و١١٣ و١١٤ .

(٥) في (م) هي .

(٦) زائدة في (د) .

(٧) المحصل ص ١١٧ .

(٨) متعلمه في م .

كتقدم الأقرب على الأبعد[1].

والمتكلمون يزيدون على ذلك التقدم بالرتبة كتقدم الأمس على اليوم .

أصل آخر : كل ما يوجد من الممكنات فإما أن يوجد قائماً بذاته كالإنسان وهو الجوهر[2]، أو يوجد قائماً بغيره كالحركة وهو العرض. ويسمى العرض حالاً ، وذلك الغير محلاً ، والحكماء يقولون الحالُّ إن كان سبباً لقوام محله ، كالإنسانية لبدن الإنسان ، كان صورة ومحله مادته ، وإن لم يكن كذلك كالبياض في الجسم كان عرضاً ومحله موضوعه[3] . والجوهر عندهم كل ما لا يكون في موضوع ، سواء كان صورة أو مادة أو مركباً[4] منهما وهو الجسم عندهم، أو غير ذلك[5] .

وأما عند المتكلمين ، فالجسم مؤلف من أجزاء لا تتجزأ[6] يسمون كلَّ جزء منها بالجوهر الفرد[7] ، وتأليفه عند الأشعرية[8] من جوهرين فصاعدا ، وعند المعتزلة اما من أربعة جواهر واما من

---

(1) حصر الفلاسفة التقدم في هذه الخمسة ، كشف ص ١٢ .

(2) راجع مقالات ج ٢ ص ٨ ، محصَّل : ١٢٥ ، الفرق ٣٢٨ .
لمع الأدلة ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(3) ابن سينا رسالة في الأجرام العلوية ص ٤٣ .

(4) في م مركب .

(5) راجع المصدر السابق ص ٣٩ ـ ٤٠ . ورسالة الحدود ص ٧٣ ، ٧٤ .

(6) في د يتجزى .

(7) محصَّل ص ١٣٥ ، مقالات ج ٢ ص ٨ والفرق ص ٣٢٨ ، الإقتصاد في الإعتقاد ص ١٩ وص ٢٨ .

(8) محصَّل ص ١٣٥ ، الإقتصاد ص ١٩ .

ثمانية فصاعداً ، لكون الجسم عندهم ما هو الطويل العريض العميق[1] .

والجوهر الفرد عند الحكيم ممتنع الوجود[2] .

والأعراض عند أكثر المتكلمين[3] أحد وعشرون نوعاً وعند بعضهم ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون :

عشرة منها تختص[4] بالأحياء وهي الحياة والشهوة والقدرة والنفرة والإرادة ، والكراهة والإعتقاد والظن والنظر والألم .

وأحد عشر تكون[5] للأحياء وغير الأحياء ، وهي[6] الكون : وهو يشتمل على أربعة أشياء الحركة والسكون والإجتماع والإفتراق ، والتأليف ، والإعتماد كالثقل والخفة ، والحرارة ، والبرودة ، واليبوسة ، والرطوبة ، واللون ، والصوت ، والرائحة ، والطعم .

---

(١) ذكره الطوسي في تلخيصه : محصل ص ١٣٥ - ١٣٦ ومقالات ج ٢ ص ٤ فما بعد .

(٢) قال النظام أنه لا جزء إلا وله جزء فوافق الحكماء بذلك ، نقله عنه الأشعري في المقالات ص ١٦ وانظر ابن سينا في الأجرام العلوية ص ٤١ . وقال البغدادي بكفر النظام والفلاسفة بذلك : الفرق ص ٣٢٨ . وانظر الخياط مؤيداً لأبي الهذيل قال إنّ المحدثات ذات غايات ونهايات محصاة معدودة لا يخفى على الله منها شيء . الإنتصار ص ١٢٣ والثمرة في ذلك كله انحصار علم الله وعدمه . ويظهران النظام خالف المعتزلة فيه .

(٣) مقالات ج ٢ ص ١٠ فما بعد .
محصّل ص ١٢٥ فما بعد .
الفرق ص ٣٢٩ .
تلخيص ص ٢٠٣ .

(٤) في د يختص .

(٥) في د يكون .

(٦) في د وهو .

والإثنان اللذان أو الثلاثة زاد بعضهم[1] : الفناء ، والموت ، والبقاء .

والحكماء قالوا[2] : أجناس الأعراض تسعة ، الكم والكيف والمضاف والوضع والأين ومتى والملك والفعل والإنفعال . وتسمى هي مع الجوهر بالمقولات العشر[3] الشاملة لجميع الممكنات .

أصل آخر : الموجودات إما[4] متماثلة وإما متضادة وإما متخالفة ، أما المتماثلة[5] فكالبياضين المتساويين في البياضية . وأما المتضادة فهي الأعراض التي[6] تكون من جنس واحد ، لا يمكن أن تجتمع[7] في محل واحد في وقت واحد ، ويمكن حلولها فيه على التعاقب ، وخلوه عنها جميعاً كالألوان[8] .

والحكماء زادوا في قيودها أن يكون بينها[9] غاية البعد[10] .

فإذن يجوز أن يكون لعرض واحد أضداد[11] كثيرة على الرأي

---

(1) في د الإثنان والثلاثة اللاتي .

(2) محصل ١٢٥ فما بعد .

(3) في د ويسمى وفي د العشرة بدل العشر .

(4) في (م) أما أن يكون وراجع كشف الفوائد ص ٢٧ .

(5) في (د) المتماثل .

(6) في (د) التي لا يكون .

(7) في د يجتمع .

(8) في م بينهما .

(9) محصّل ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(10) كشف ص ٢٨ .

(11) في (د) و(م) أضداداً .

الأول ، ولا يجوز أن يكون له إلاّ ضد واحد على الرأي الثاني[1].

وما عدا[2] المتماثلة والمتضادة فمختلفة .

واعلم أن التقابل الذي يشمل التضاد وغيره على أربعة أوجه أحدها [التقابل ب] التضاد والثاني التقابل بالنفي والإثبات ، والثالث التقابل بالملكة والعدم [كالبصر والعمى] ، والرابع التقابل بالتضايف كالأبوّة والبنوة[3].

أصل آخر : الدور محال[4] ، وهو أن يكون المعلول علّة لعلته بواسطة أو بغير واسطة ، إذ[5] المتأخر من حيث هو متأخر متقدم على متقدمه من تلك الحيثية .

والتسلسل عند المتكلمين محال مطلقاً ، وبالجملة كل عدد يفرض[6] فهو متناه ، لأن كل عدد يفرض[7] قابل للقلة بأن ينقص منه شيء، وللكثرة[8] بأن يزاد عليه شيء ، وكل قابل للقلة والكثرة فهو متناه .

أما العدد[9] الذي يكون [له] أول ولا يكون له آخر ، بل

---

(1) كشف ص ٢٩ رأي الفلاسفة .
(2) في (د) وأما .
(3) كشف الفوائد ٢٩ .
(4) محصّل ٢١٦ فما بعد.
(5) في (م) والمتأخر من حيث هو متأخر متقدم على متقدم من تلك الحيثية .
(6) في (م) فرض .
(7) في م فرض فهو.
(8) في م والكثرة .
(9) في (د) زيادة هو.

إنما يوجد منه[1] شيء بعد شيء لا إلى نهاية فليس بمحال عند أكثرهم لكون كل ما يوجد منه [حصر] في [أي] وقت يفرض [يكون] متناهياً[2].

وأما عند الحكماء فكل عدد تكون[3] آحاده موجودة دفعة واحدة وله ترتيب فهو متناه ، ويستحيل أن يكون غير متناه[4] . أما ما لا تكون[5] آحاده موجودة ، دفعة ، أو لا يكون له ترتب فيجوز[6] أن يكون غير متناه[7].

فهذه هي الأصول التي أردنا تقديمها ، [أما] وبيان ما يحتاج إلى البيان منها فيجيء في مواضعه[8]، وقد أوردنا ما أردنا إيراده في خمسة أبواب .



(١) في (م) بل إنما يوجد منه نهاية وهو خطأ فاحش .
(٢) محصّل ٢١٧ نقد الطوسي .
(٣) في (د) و(م) يكون.
(٤) في د غير متناهية.
(٥) في (د) و(م) يكون.
(٦) في (م) يجب .
(٧) في د متناهية راجع كشف ص ٣١.
(٨) في (د) و(م) مواضعها.

البـــاب الأول



فـــي
اثبات موجد العالـم

في اثبــات موجد العالم

العالم عبارة عما سوى الله تعالى[1]، وما سـوى الله [تعالى] اما جـواهـر[2] أو[3] أعـراض[4]. وإذا ثبت احتيـاج الجـواهـر إلى مـوجـد ثبت احتيـاج الأعـراض إليـه، لاحتيـاجهـا إلى ما يحتـاج إليـه.

---

(١) وبه قال امام الحرمين الجويني في لمع الأدلة ص ٨٦.
والغزالي في الإقتصاد ص ١٩.
والبغدادي في الفرق ص ٣٢٨.
والقاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٠٣.
وهـذا التعـريف يقـابـل قـول البعض أن العـالم هـو السمـاء والأرض ومـا بينهمـا، فتخـرج الجواهر المجردة عند من أثبتها من الفلاسفـة، وهي عند أكثر المتكلمين غير متحققـة وإلاّ كانت مشاركة للمولى في حقيقته: راجع كشف الفوائد ص ٣٢.

(٢) في م: الجوهر.

(٣) في د: أو أما.

(٤) في م العرض.
راجع الحاشية رقم ١.
ومحصّل ص ١٧٨.
الإقتصاد ص ٢٠.

والمتكلمون ينكرون وجود جواهر غير جسمانية كما سيجيء بيانه ، ويثبتون أولاً حدوث الأجسام[1] والجواهر ، ويستدلون بذلك على إثبات محدثها القديم .

ولهم في إثبات حدوث الأجسام طرق[2] : أحدها ، قولهم كل جسم[3] لا يخلو من[4] الحوادث ، وكل ما لا يخلو من[5] الحوادث فهو حادث، فكل جسم حادث . وهذه الحجة مبنية على إثبات أربع دعاوي[6] ، إحداها إثبات وجود الحوادث ، والثانية بيان أن كل جسم لا يخلو[7] منها ، والثالثة بيان حدوثها جميعاً ، والرابعة بيان أنَّ كل ما لا يخلو من الحوادث حادث .

أما الأولى[8] فظاهرة، فإنَّ الأكوان أعني الحركات والسكونات والإجتماعات والإفتراقات أمور ثبوتية ، [و] هي [غير] الأجسام ، وذلك لأن الحركة هي كون الجسم في حيِّز بعد كونه في حيِّز آخر ، والسكون هو كونه في حيِّز بعد كونه في ذلك الحيِّز ،

---

(١) خ . ل . العالم .

(٢) محصَّل ص ١٧١ ، لمع الأدلة ص ٨٧، الإقتصاد ص ١٩ ـ ٢٠ . من أهم موارد الإختلاف بين الفلاسفة والمتكلمين النزاع في حدوث نوع الحركة لا في أشخاصها فإنه متفق عليه وقد وافق الفلاسفة بعض المتكلمين كالنظام وأبو الهذيل ومعمر وبشر بن المعتمر وهشام بن الحكم فقالوا بالكمون بمعنى أنها قديمة ولكن تظهر عند الحركة . مقالات ج ٢ ص ٢٣ ـ ٢٤ ، لمع الأدلة ص ٨٨.

(٣) في م الجسم .

(٤) و (٥) في م : عن .

(٦) في د : دعاو .

(٧) في م ود لا يخلو عنها.

(٨) في د: أما الأول فظاهر.

والإجتماع هو كون الجسمين في حيزين على وجه لا يمكن أن يتخللهما جوهر ثالث ، والإفتراق هو كونهما في حيزين على وجهٍ بحيث[1] يمكن أن يتخلل بينهما جوهر . والأكوان تتغير وتتبدل[2] مع ثبوت الأجسام ، وهي[3] أمور موجودة غير الأجسام ، ولا يمكن وجودها إلّا في الأجسام.

وأمّا بيان أنَّ الأجسام لا تخلو منها[4] ، فهو أن كل[5] جسم يستحيل[6] أن يكون لا[7] في حيّز ، وكونه [في حيِّز] ينحصر في الحركة والسكون ، وإذا كان جسمان في حيزيهما[8] انحصر كونهما في الإفتراق والإجتماع .

وأما أنها حادثة[9] ، فلأنها تزول وتتبدل بعضها ببعض، وإذ[10] هي محتاجة في وجودها إلى غيرها فهي ممكنة ، وتستقيم[11] الدلالة على أنَّ كل ممكن حادث ، ولا يجوز أن يكون

(١) ناقصة في م .
(٢) في م بعد .
(٣) في د فهي .
(٤) في (م) و(د) عنها.
(٥) في د. لأن .
(٦) خ . ل : مستحيل .
(٧) في م : إلاّ .
(٨) في م : حيزهما .
(٩) استدلاله على حدوث شخص الحركة.
(١٠) في م : فإذا .
(١١) في م : ويستقيم الدلالة . خ . ل. الأدلة في د ومستقيم .

قبل كل حادث حادث إلى غير النهاية .

أمّا أولاً[1] ، فلأن الحوادث الماضية يتطرق إليها الزيادة والنقصان ، ويستحيل أن يتطرق إلى غير المتناهي الزيادة والنقصان، وذلك لأن الناقص منها بعدد متناه يستحيل أن يكون مساوياً لها[2] .

وإذا فرض [بين] الناقص وغير الناقص تطابق من مبدأ واحد ، وجب أن ينتهي الناقص ويمتد بعد انتهائه غير الناقص ، فيكون الناقص متناهياً وغير الناقص لا يزيد عليه إلاّ بعدد متناه ، فيكون الكل متناهياً ، ويبطل كونه غير متناه . فتكون[3] جميع الحوادث الماضية مسبوقة[4] بالعدم .

وأما ثانياً[5]، فلأنَّ كل واحد من الحوادث على تقدير كونه مسبوقاً بما لا نهاية له ، يستحيل أن يوجد إلاّ بعد انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث حتى تصل النوبة إليه ، وانقضاء ما لا نهاية له محال ، ولكن الحوادث موجودة فإذن كونها مسبوقة بما لا نهاية له باطل .

---

(١) استدلاله على حدوث نوع الحركة وقال به القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٠٤ .

(٢) م لما زاد ، ود : عنها .

(٣) في (د) و(م) فيكون.

(٤) في (د) و(م) مسبوقاً .

(٥) وجه آخر في الاستدلال على حدوث نوع الحركة .

وأمّا ثالثاً ، فلأن كل حادث مسبوق بعدم أزلي ، ولـو[1] كان في الأزل حـادث موجـود لاجتمع وجـوده مع عـدمه وذلـك محال ، فإذن تكون[2] في الأزل[3] جميع الحوادث معدومة[4].

وأمّا بيان أن كـل ما لا يخلو من الحـوادث حادث فـظاهـر ، وذلـك لأن جميـع الحـوادث معـدومـة في الأزل ، فـالشيء الـذي لا يخلو منها ، لو كـان موجـوداً في الأزل لكان خـالياً منهـا[5] وهو محال فإذا ثبت أن الأجسام حادثة فكذلك الجواهر والأعراض .

طريق آخر : [6] لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام أزلياً ، لأنه في الأزل أما أن يكون متحركاً أو ساكناً ، وكلاهما محال . أمـا كونه متحركاً فـلأنَّ الأزل عبارة عن نفي المسبـوقية بـالغير والحـركة عبارة عن ثبوت المسبوقية[7] بالغير ، فهما لا يجتمعان . وأمـا كونـه ساكناً[8] فمحال ، لأن السكون ، مع أنه يقتضي أيضـاً المسـبوقيـة بسكون مثله، ليس بواجب الوجود ، فـإذا[9] كان ممكنـاً كان مسبـوقاً

---

(١) في م فلو .

(٢) في (د) و(م) يكون.

(٣) وفي د في الأزل يكون.

(٤) في د معدوماً.

(٥) في (د) و(م) عنها.

(٦) هو نفس البرهان السابق بتغيير يسير .

(٧) في (د) الكون المسبوق .

(٨) في م ساكن .

(٩) في د. وإذا .

بالعدم على ما يجيء بيانه .

طريق آخر : وهو أعم من الأولين[1]، وذلك أن يقال : كل ما سوى الواجب ممكن ، وكل ممكن محدث ، فكل ما سوى الواجب محدث سواء كان جسماً أو جوهراً أو عرضاً أو غير ذلك .

أما المقدمة الأولى فظاهرة . وأما المقدمة الثانية فلأنَّ الممكن محتاج[2] في وجوده إلى موجد ، والممكن[3] لا يمكن أن يوجد حال وجوده فإنَّ إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل محال فليزم[4] منه أن يوجده[5] حال لا وجود[6] له ، فيكون وجوده مسبوقاً بلا وجوده ، وذلك حدوثه . وإذا ثبت كون ما سوى الواجب محدثاً ، وكان احتياج كل محدث إلى محدث يوجده ضرورياً ، يثبت[7] أن لجميع العالم من الأجسام والأعراض ، وما سواهما من الممكنات محدث[8] وهو المطلوب .

فهذه طرق المتكلمين في إثبات الصانع[9] .



(١) لأنَّ الأولين يدلان على ثبوت الصانع وهذا البرهان يدل على ثبوته ووجوبه .
(٢) في م يحتاج .
(٣) والموجد .
(٤) د . ويلزم .
(٥) في م يوجد .
(٦) في د وجوده .
(٧) في د . ثبت .
(٨) في د . محدثا .
(٩) راجع محصل ٢١٣ .
لمع ص ٨٦ . الإقتصاد ص ١٩ . تلخيص ص ٢٤٣ .

وأما الحكماء[1] ، فقالوا [ان] الموجودات تنقسم[2] إلى واجب وممكن ، والممكن[3] يحتاج[4] في وجوده إلى مؤثر موجد ، فإن كان موجده واجباً ، فقد ثبت أنَّ في الوجود واجب الوجود لذاته . وإن كان ممكناً كان محتاجاً إلى مؤثر آخر ، والكلام فيه كالكلام في الأول ، والدور والتسلسل محال كما مرّ ، وعلى تقدير ثبوته نأخذ جميع الموجودات الممكنة فيكون ممكناً . لأنه لا يتحصل بدون أفراده وافراده غيره . ثم المؤثر فيه لا يجوز أن يكون نفسه ولا يجوز أن يكون داخلاً فيه ، لأنَّ الداخل لا يكون مؤثراً في نفسه ولا في علله ، فلا يكون مؤثراً [في المجموع . فلم يبق إلّا أن يكون] للجميع مؤثر خارج[5] ، والخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكناً ، فيكون واجباً .

فاذن وجود واجب وجوده[6] لذاته ضروري ، وهو المؤثر الموجد للمكنات كلها وهو المطلوب .

فهذا ما قاله المتكلمون والحكماء في هذا المقام ، وقد يورد

---

(١) محصّل ص ٢١٦ و٢١٧ . محصّل ١٧٣ . واذكر أن الفلاسفة قالوا بقدم العالم وقال بعضهم بالإبداع وهو الإيجاد لشيء من غير سبق العدم راجع الإشارات والتنبيهات ج ٣ ص ٦٧ فما بعد وغيره .

(٢) في د . تقسم .

(٣) في د . فالممكن.

(٤) في د . محتاج.

(٥) في م مؤثراً خارجاً ، وفي (د) مؤثراً للجميع مؤثر خارج والأصح كما أوردناها .

(٦) في د وجود .

على كل موضع [منه] اعتراض[1] ، ويجاب عنه[2] بأجوبة لن[3] نذكرها[4] ، لأنها بالكتب المطولة أليق ، لكن نورد ما هو موضع معظم الخلاف بين المتكلمين والحكماء في هذا الموضع .

وهو أنَّ المتكلمين قالوا : إنما يتقدم عدم الممكن على وجوده ، تقدماً لا يمكن أن يكون المتقدم مع المتأخر دفعة ، والحكماء قالوا : أنَّ مثل هذا التقدم ، لا يمكن وقوعه إلاَّ في الأشياءِ الواقعة في الزمان ، لكن[5] بحيث يقع المتقدم في زمان ، والمتأخر في زمان غيره ، والزمان ليس بواجب الوجود ، فتقدم العدم على كل ما سوى الواجب بهذا المعنى محال ، وهذا هو قولهم بقدم بعض الممكنات. قالوا بل إنما يكون هذا التقدم بالطبع الذي ذكرناه ، وأجاب المتكلمون بأن التقدم الذي لا يمكن اجتماع المتقدم والمتأخر معاً لا يجب أن يكون بحسب زمان مباين لهما ، فإنَّ تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض ، لا يكون بزمان آخر ، وهذا التقدم مثله . ثم إن كان ولا بد فيكفي فيه تقدير زمان ، ولا يحتاج فيه إلى وجوده المغاير للممكنات المحدثة.

فهذا موضع معظم الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة ، مع اتفاقهما على احتياج جميع الممكنات إلى موجدها .

---

(١) في د . اعتراضات في هذا الموضع .

(٢) في د. عنها.

(٣) في د لم يذكرها.

(٤) في (د) يذكرها وتشويش في العبارة وبياض ناتج عن ترميم المخطوطة.

(٥) في (د) لكي يقع .

الباب الثاني



في ذكر صفات الصانع

فـــي

ذكــر صفـات الصانع[1]

وهي تنقسم إلى ثبوتية[2] وغير ثبوتية:

أما الثبوتية فمنها أنَّه تعالى قـادر[3] ، والقادر هـو الذي يصـحُّ منه أن يفعل [الفعل] ولا يجب ، وإذا فعل فعـل باختيـار[4] وإرادة لداع يدعوه إلى أن يفعل ويقابله الموجب وهو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل ، ويجب أن يقارنه فعله لأنه لو تأخر الفعـل عنه لمـا كان

---

(١) في (م) في صفات الله تعالى.

(٢) المراد بالثبوتية مـا يقابـل السلبية ، لا أنَّ لهـا ثبوتـاً كما قـال بعض المتكلمين من أهل السنّـة والمشبهـة والمجسمة على اختـلاف فيه عنـد الأشعريـة كما تـرى عند البـاقـلاني في الملل والنحل ج ١ ص ٩٥ فإنه قال ان الصفـات معانٍ قائمة به لا أحوال وهو قـولهم قادر بقـدرة وعالم بعلم وقدرتـه غير علمـه خلافـاً للشيعة والمعتـزلة فـإنهم أثبتوهـا على أنها ليست غيـر الذات ، ومن هنا فإن الأشعرية أثبتوا قدماء : ذاته تعالى وصفاته . المختصـر ٢١٢ محصل ص ١٢٠ ـ ٢٦٠.
الفرق ص ٣٣٤ والإقتصاد في الإعتقاد للغزالي ص ٨٤.

(٣) اتفق المتكلمون على ذلك ، وللفلاسفة تفسير آخر يأتي : الفرق ص ٣٣٤ ، لمـع ص ٩٤، الاقتصاد ص ٥٣، محصَّل ص ٢٥٧.

(٤) في (م) باعتبار، وفيه إشارة إلى خلاف بين المتكلمين يأتي بعد قليل.

صدور الفعل عنه واجباً ، إذ لم يصدر عنه في الحال المتقدم على الصدور .

والمتكلمون[1] يقولون بأن الباري تعالى قادر إذا[2] كان فعله حادثاً غير صادر عنه في الأزل ، ويلزم القائل بالقدم كون فاعله موجباً .

والحكماء يقولون كل فاعل فعل[3] بإرادة: مختار، سواء قارنه الفعل في زمانه أو تأخرً [عنه]. وموضع الخلاف[4] في الداعي ، فإنِّ المتكلمين يقولون : إنه لا يدعو [الداعي] إلاّ إلى معدوم ليصدر عن الفاعل وجوده بعد وجود[5] الداعي بالزمان ، أو تقدير الزمان ، ويقولون[6] ان هذا الحكم ضروري، والحكماء ينكرونه .

وإذا[7] حصل الداعي للقادر فهل يجب وجود الفعل أم لا ؟ فيه خلاف بين المتكلمين ، والمحققون[8] منهم يقولون بوجوبه ، ويقولون أنَّ هذا الوجوب[9] لا يقتضي[10] إيجاب فاعله[11]،

(١) في (د) فالمتكلمون .

(٢) في (د) إذ.

(٣) في (د) يفعل .

(٤) مرّ ذكر الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين في التقدم بين العلة والمعلول وانه بالطبع أو بالزمان وهنا بيانه .

(٥) ناقصة في (م) .

(٦) المتكلمون .

(٧) في (د) فإذا.

(٨) كأبي الحسين البصري ومن تابعه كشف الفوائد ص ٤٠ .

(٩) في (م) الوجود .

(١٠) في (م) تقتضي .

(١١) في (م) فعله .

إذ (1) كان فعله تبعاً لداعيه ، وليس للإختيار معنى غير ذلك .

وبعض القدماء(2) أنكروه مخافة التزام الإيجاب ، وقال بعضهم عند الداعي يصير وجود الفعل أولى من لا وجوده .

وقيل لهم مع هذه الأولوية ، هل يمكن لا وقوع الفعل أم لا ؟ فإن أمكن فلا يكون للأولوية أثر، وإن لم يمكن كانت الأولوية هي الوجوب ، ولا يتغير الحكم بتغير الألفاظ.

وقال آخرون(3): للقادر أن يختار أحد طرفي الفعل والترك من غير رجحان لذلك(4) الطرف ، ويتمثلون بالهارب الواصل إلى طريقين متساويين يضطر إلى المشي في أحدهما ، والعطشان إذا حضره وعاءان متساويان ، فإنهما يختاران أحد الطريقين(5) والوعائين من غير ترجيح لأحدهما على الأخر ، ومع التزام هذا يلزم(6) محالات ، ويتعذر إثبات الإرادة له(7) تعالى .

ومنها أنه تعالى عالم ، والعالم لا يحتاج إلى تفسير ، والدليل عليه أن أفعاله محكمة متقنة ، يتبيُن(8) ذلك لمن عرف حكمة(9)

---

(1) في (م) إذا.

(2) المنكرون على مذهبين بعضهم محمود الخوارزمي ومن اتبعه قالوا عند الداعي يصير وجود الفعل أولى من لا وجوده.

(3) في (د) الآخرون:المذهب الثاني للمنكرين يمثله أكثر الأشاعرة والمعتزلة كشف م ٤١ .

(4) في (م) ذلك .

(5) في (د) الطرفين .

(6) في م : ان بالمحالات .

(7) في (م) لله .

(8) في م : تتبين .

(9) في د يعرف حكمته.

الله تعالى في خلق السماوات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، وخلق الحيوانات ومنافع أعضائها ، وسائر الموجودات . وكون كل من[1] صدر عنه أفعال متقنة[2] محكمة عالماً ضروري[3] .

ولكونه تعالى[4] واجباً لذاته وغيره ممكناً لذاته ، كان ما سواه متساوي النسبة إليه ، ولم يكن بعضه أولى من بعض بأن يكون مقدوراً له[5] دون بعض ، أو معلوماً له دون بعض فهو قادر على جميع ما يصح أن يكون مقدوراً[6] عليه ، عالم بجميع ما يصح أن يعلم كلياً [كان] أو جزئياً[7] ، فتكون[8] المعلومات أكثر من المقدورات. [وعالم بكل المعلومات]، لأن الواجب والممتنع[9] يعلمان ولا يقدر عليهما.

ويكون مقدوره عند الحكماء بلا توسط شيئاً واحداً والباقي بتوسطه[10]، ومعلومه كل ما لا يتغير[11]، وأما المتغيرات فلا

(١) في (د) فيكون كل من يصدر عنه .

(٢) ناقصة في (م) .

(٣) فضروري (م) .

(٤) في (م) ناقصة .

(٥) في (م) ناقصة .

(٦) في (م) يقدر عليه .

(٧) خلافاً لقدماء الفلاسفة فإنهم ينكرون علمه بالجزئيات راجع محصّل ٢٣٩ .

(٨) في دوم فيكون .

(٩) في (م) الممكن.

(١٠) في (م) بتوسط، هو قول أوائل الفلاسفة خلافاً للمتكلمين فإنهم يقولون مفهوم الصدور اعتباري كشف ص ٤٤ . الإشارات ج ٣ ص ٢٦ وص ١٢٣ فما بعد .

(١١)، وهذا القول للفلاسفة أيضاً ، مخالف للمتكلمين ، فإنّ المسلمين اتفقوا على أنّه تعالى =

تكــون[1] من حيث التغير معلومـة لـه لـوجـوب تغيــر العلم بتغيـر المعلوم، وامتنــاع تغيـر علمــه تعــالى ، وسيجيء القــول في هـذا البحث.

وأيضاً عند بعض المعتزلة[2] أنه تعالى لا يقدر على القبائح لامتناع وقوعها عن العالم [بها] الغني عنها .

منها أنه تعالى حي[3] ، لامتناع كون من يمكن أن يوصف بأنه قـادر عالم غيـر حي ، ويفسرون الحياة بمـا من شـأنـه أن يـوصف الموصوف به بالقدرة والعلم .

ومنهــا أنـه تعــالى مـريــد[4] ، وذلـك لأن صــدور[5] بعض

= عالم بكل معلوم ولكنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فقال أبو هاشم وجماعة من المعتـزلة بـأنه العلم بأن الشيء سيكون. وذهب آخرون إلى أنه لا يعلم الموجود الزماني إلاَّ عند وجوده ، وجوزوا التغير في علمه تعالى ونسبه الأشعري إلى الشيعة في المقالات ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦٣ . وذهب المحققون إلى أن العلم من الصفات الحقيقية التي يلزمها الأضافة مقالات ج ٢ ص ١٦٣ وراجع محصَّل ص ٢٥٤

(١) في (د) و(م) يكون.

(٢) هـو النظام وأصحابه وعلى الأسواري والجاحظ مقالات ج ٢ ص ٢٠٩ خلافاً لبعض المتكلمين في مقدوره تعالى .
قـال الجـويني أنـه قادر على جميع المقـدورات لمـع ص ٩٤. الاقتصـاد ص ٥٤. الفــرق ص ٣٣٤. محصَّل ص ٢٥٧.

(٣) اختلف المتكلمون في هذه الصفة، فإنَّ الأشاعرة يثبتوها ليتمكنوا من اجراء وصف القـدرة والعلم وإلاَّ استحـال ، ووافقهم المصنف، أمَّا أبو الحسين البصـري فقـال انَّ ذاتـه تعـالى بنفسها تستلزم انتفاء الاستحالة، لأن ذاتـه مخالفـة لغيره من الـذوات فتتميز بـاتصافهـا بهذه الصفـة لـذاتهـا ، راجـع محصَّـل ص ٢٤٢ . المختصـر ص ٢١١ . الملل والنحـل ج ١ ص ٩٤. لمع الأدلة ص ٩٤ و٩٧. كشف الفوائد ص ٤٦ .

(٤) اختلف المتكلمـون أيضاً في تفسيرهـا بعـد الإتفـاق عليهـا، فـذهب أبـو الحسين البصـري وجماعة . من المتكلمين إلى أنه عبارة عن الـداعي ، وذهب آخرون إلى أمـر زائد ، فعنـد =

الممكنات عنه دون بعض ، وصدور ما يصدر عنه في وقت دون وقت يحتاج إلى مخصص والمخصص هو الإرادة وهو الداعي الذي مرَّ ذكره . وبعض المعتزلة يقولون إنها عرض لا في محلٍ[1]، وبذلك ينتقض حدّ الجوهر والعرض اللذين مرَّ ذكرهما. والإرادة المتعلقة ببعض الممكنات دون بعض[2] تقتضي[3] وجوب كون المريد عالماً مميزاً[4].

ولكونه تعالى واجب الوجود لذاته يجب أن يكون دائم الوجود[5] باقياً في ما لم يزل ولا يزال . والأشعرية يقولون بأن البقاء صفة مغايرة لغيرها من الصفات[6].

ومنها أنه تعالى سميع بصير ، ويدل[7] عليه احاطته بما

= الأشاعرة أنّه تعالى مريد بإرادة قديمة ، وعند أبي هاشم وغيره من مثبتي الأحوال أنّه تعالى مريد بإرادة حادثة لا في محل كالقاضي عبد الجبار في المختصر ج ١ ص ٢٢٧ وراجع كشف الفوائد ص ٤٨ ولمع الأدلة ص ٩٦.

(٥) في (د) لأنه صدر .

(١) في (د) لا محل لها .

(٢) في (د) بعضها .

(٣) في (د) و(م) يقتضي .

(٤) ناقصة في (م) .

(٥) وافقه القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢١١ . والغزالي في الاقتصاد ص ٢٦ .

(٦) اختلف المتكلمون، فقال المحققون أنه باق لذاته لاستحالة احتياجه إلى غيره، ثم اختلفوا فقال بعضهم أن ذلك البقاء باق لذاته وقال آخرون أنه باق ببقاء قائم بذلك البقاء . الملل والنحل ج ١ ص ٩٥. لمع الأدلة ص ٩٧. الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٦. محصَّل ص ٢٥٢.

(٧) ذهب الفلاسفة وأبو القاسم الكعبي وأبو الحسين البصري ، إلى أنه عبارة عن كونه تعالى عالماً بالمسموعات والمبصرات وقد ثبت أنه تعالى عالم بكل معلوم ووافقهم الجويني في لمع الأدلة ص ٩٤ وأثبت البغداديون من المعتزلة وبعض الأشاعرة معنى كلياً زائداً على =

يصح أن يسمع ويبصر ، فلهذا المعنى وللإذن الشرعي بإطلاق هاتين الصفتين عليه تعالى يوصف بهما .

وكذلك يطلق عليه أنه تعالى [1] متكلم[2] ، والكلام عند أهل السنة[3] معنى في ذات المتكلم ، به يخبر بإيجاد الحروف والأصوات التي يتألف منها الكلام عما يريد الإخبار عنه ، ومن لا يكون له ذلك المعنى ، ويسمع منه الحروف والأصوات المؤلفة تأليف الكلام لا يكون متكلماً كالببغاء . والمعتزلة[4] يقولون : كل من يوجد حروفاً وأصواتاً منتظمة دالة على معنى ، يريد الإخبار بها عنها[5] ، فهو متكلم ، [ولا يعتبرون المعنى الذي في نفس المتكلم][6] .

وبعض المعتزلة يقولون انه تعالى مدرك[7] ، ويقولون إن الإدراك صفة له غير العلم ، [بها يدرك الموجودات خاصة من جملة المعلومات] وهي غير السمع والبصر والحياة .

= العلم هو الإدراك فلجأوا إلى اثبات السمع والبصر لأن نفيهما عنه تعالى نقص لا يصح بحقه ، راجع الكشف ص ٤٩ . لمع الأدلة ص ٩٧، مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٠، مختصر أصول الدين ص ٢١١ ، محصَّل ص ٢٤٨ .

(١) في (م) ناقصة .

(٢) دليل المتكلمين عليه سمعي ، ولأنه مقدور لله .

(٣) إشارة إلى الاختلاف فيه ؛ وعن رأي السنّة راجع الملل والنحل ج ١ ص ٩٦، لمع الأدلة ص ١٠٢ . محصَّل ص ٢٥٠ .

(٤) المختصر ص ٢٢٣ . ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٩ .

(٥) في (د) عنه .

(٦) [ ] هذه الزيادة ضرورية لأنها تعبر عن اعتقادهم بأن المتكلم ان كان جسماً فيوجد الحرف بنفسه وان كان الباري تعالى أوجده حتى في الجماد .

(٧) راجع الحاشية رقم ٧.

ومنها [أنه] تعالى واحد ، أما دليل المتكلمين عليه[1]: إن الإله عبارة عن ذات موصوفة بهذه الصفات ، وذلك لا يمكن أن يكون إلاَّ واحداً ، فإنَّ على تقدير أن يكون الآلهة كثيرين واختلاف[2] دواعيهم في إيجاد مقدور واحد بعينه في وقت واحد على صفة واحدة ، وعدم إيجاده أو إيجاده في غير ذلك الوقت أو على غير تلك الصفة ممكن ، وعند وقوع ذلك الإختلاف يستحيل أن يحصل مرادهم جميعاً لاستحالة حصول الأمور المتقابلة[3] [المتناقضة] معاً . ويلزم من ذلك أن لا يكون جميعهم آلهة . فإذن يستحيل كونهم كثيرين .

[وهذه[4] الحجة تعرف بالتمانع، وإنما أخرّنا ذكر] هذه[5] الحجة عن ذكر سائر الصفات ، لكون حجة الوحدة . مرتبة[6] على إثبات الصفات الإلهية .

وأمّا الحكماء[7] ، فقالوا إن الواجب لذاته يمتنع أن يكون أكثر من واحد لأن الإتصاف بهذا المعنى ليس بمختلف ، ولو كان المتصف به أكثر من واحد وجب أن يكون امتياز كل واحد منهم عن

---

(١) محصّل ص ٢٧٩ الفرق ص ٣٣٣ . المختصر ص ٢٢٩ . لمع الأدلة ص ٩٨ .
ولم يجعلها الغزالي صفة ثبوتية بل بحثها في الدعاوي المتعلقة بذاته تعالى الاقتصاد ص ٤٨ .

(٢) في (د) جاز اختلاف .

(٣) في (د) المتقابلة فقط وفي م المقابلة المتناقضة .

(٤) في (د) نقص نقلناه من م .

(٥) في د فهذه .

(٦) في (م) مبنيَّة .

(٧) الإشارات ج٣ ص ١٣١ .

غيره بغير هذا المعنى المشترك فيه . والمجتمع من هذا المعنى وغيره لا يكون واجباً لذاته مطلقاً، فيلزم من ذلك أن يكون كل واحد من المتصفين به غير متصف به وذلك محال . وهذه الحجة غير محتاجة إلى اعتبار شيء خارج عن[1] مفهوم الواجب لذاته .

والصفات عندهم[2] ليست بزائدة على ذات واجب الوجود[3] لذاته بهذه الحجة بعينها، بل حقيقته. هو الوجود وحده ، لا الوجود المشترك بينه وبين غيره ، وقدرته وعلمه وإرادته ليس غير اعتبار ذلك الوجود بالنسبة إلى مقدوراته ومعلوماته ومراداته .

فقدرته[4] هي عين صدور الكل عنه، وعلمه هو حصول الكل له ، وإرادته [عين][5] عنايته بالكل ، فقط من غير أن يتوهم تكثر[6] في ذاته أصلاً .

وبعض مشايخ المعتزلة[7] يقيمون الحجة بعد إثبات هذه الصفات على [أنه][8] تعالى موجود، وذلك لأنّ المعدومات عندهم ثابتة ، ولا يستحيل اتصاف ذواتها بصفات لا يعتبر فيها الوجود .

---

(١) في (م) من.

(٢) الفلاسفة ووافقهم المعتزلة والشيعة الإمامية تلخيص ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، قواعد المرام ص ١٠٠ .

(٣) في (د) الواجب .

(٤) في (م) وقدرته.

(٥) في (م) ارادته وعلمه .

(٦) في (م) تكثراً .

(٧) كشف ص ٥٣ .

(٨) في (د) على الله تعالى .

وأبو هاشم من المعتزلة يقول بصفة زائدة على هذه الصفات بها[1] يمتاز الصانع عمّا يشاركه[2] في مفهوم الذات وهذه الصفات ، ويسميها صفة[3] الإلهية .

ويقول هو وأصحابه أن هذه الصفات جميعاً أحوال[4]، لا موجودة[5] ولا معدومة ، بل وسائط بين الوجود والعدم ، إلاّ الإرادة[6] فإنها موجودةومحدثة ، وهي عرض لا في محل ، يحدثها الله تعالى[7] وبحدوثها تحدث الموجودات .

ومتأخروهم كأبي الحسين[8] البصري . ومن تبعه[9] يقولون أن صفاته تعالى ليست بزائدة[10] على ذاته[11] ، فهو قادر بالذات عالم بالذات[12]، حي بالذات ، وباقي الصفات راجعة إليها[13]. فإنّ الإدراك هو علمه بالمدركات ، والسمع والبصر هو[14] علمه تعالى بالمسموعات وبالمبصرات ، والإرادة علمه بالمصالح

---

(١) في (د) بما.

(٢) في (م) شاركه.

(٣) في (د) بالصفة ، راجع : كشف ص ٦٥٣ .

(٤) في (د) أحوال لأمور لا .

(٥) في (م) لا موجودة ولا معلومة ولا معدومة.

(٦) عن حدوث الإرادة راجع مقالات الاسلاميين ج ٢ ص ١٧٤ .

(٧) في (م) ناقصة .

(٨) في (د) الحسن .

(٩) في (م) يتبعهم .

(١٠) في (م) زائدة .

(١١) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٥٩ .

(١٢) في (م) ناقصة .

(١٣) مقالات الاسلاميين ج ٢ ص ١٥٩ .

(١٤) في (د) و(م) هو والأصح هما.

المقتضية لايجاد الموجودات ، والكلام راجع إلى القدرة ، والوجود غير زائد على الذات ، وليس وجوده بمشترك[1] بينه وبين غيره ، وإنما يكون للعلم[2] إضافة إلى المعلومات تتغير تلك الإضافة [بتغير المعلومات] ولا تتغير الذات [بتغيرها][3] .

وأهل السنة يقولون أنه[4] تعالى قادر بقدرة قديمة ، وكذلك عالم بعلم قديم، ومريد بإرادة وحي بحياة وسميع[5] بسمع وبصير[6] ببصر ومتكلم بكلام وباق ببقاء وكل ذلك [قديم][7].

ويقول [أبو الحسن الأشعري بغير ذلك] من الصفات[8]، ويقول أن الصفات ليست[9] هي ذاته ولا غير ذاته ، فإنَّ الغيرين هما ذاتان ليست أحداهما هي الأُخرى[10]. والصفات وإن كانت زائدة على الذات فلا تكون مغايرة لها بهذا المعنى[11] .

وفقهاء ما وراء النهر[12] يقولون التكوين أو[13] الخالقية صفة

---

(١) في (م) وجود مشترك وفي المطبوعة الموجود.

(٢) في (م) العلم بإضافة وكذلك المطبوعة فإن « وانما يكون » متعلق بقوله ليست بزائدة على ذاته .

(٣) في (د) بتغير .

(٤) في (م) كونه .

(٥) و (٦) في (د) يسمع ويبصر والأصح ما ذكرناه الحاقاً بصيغة اسم الفاعل في قادر وعالم .

(٧) في (د) نقص وراجع : لمع الأدلة ص ٩٩. الملل والنحل ج ١، ص ٩٥.

(٨) أثبت أبو الحسن الأشعري اليد صفة وراء القدرة والوجه صفة وراء الوجود الخ . . . الملل والنحل ج ١ ص ١٠١ . محصَّل ص ٢٧٠ .

(٩) في (د) و(م) والمطبوعة ليس.

(١٠) في (د) الأخر .

(١١) راجع الملل والنحل ص ٩٥.

(١٢) من الحنفية ، محصَّل ص ٢٦٩ .

(١٣) في (م) و.

غير القدرة ، فإن القدرة متساوية[1] بالنسبة إلى جميع الممكنات ، والتكوين مختص بالمخلوقات .

وعند أهل السنة أن[2] الله تعالى يصح أن يرى مع امتناع كونه في جهة من الجهات[3]، واحتجوا بالقياس على الموجودات المرئية ، وبنصوص القرآن والحديث .

والمشبهة قالوا : أنَّه تعالى في جهة الفوق ، ويمكن أن يرى كما ترى الأجسام ، وبعضهم قالوا أنه جسم لا كالأجسام[4] ، وقالوا أنه خلق آدم على صورته[5] .

والمعتزلة قالوا : إنه تعالى ليس في جهة ولذلك لا يمكن أن يرى[6] .

والحكماء قالوا : إنه تعالى وغيره من المفارقات كالعقول والنفوس لا يمكن أن يرى ، لكون جميع ذلك مفارق[7] للأجسام ، والأجسام المشفة لا ترى مع كونها في جهة ، وأكثر الأعراض لا يرى[8] . والمرئي عندهم ليس غير اللون

---

(١) في (د) متساوي النسبة .

(٢) في (م) أنه .

(٣) خالفت الأشاعرة سائر العقلاء فيه راجع مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢١ ، الملل والنحل ص ١٠٠ . لمع الأدلة ص ١١٥ . محصَّل ص ٢٧٢ .

(٤) في (د) لا يكون كالأجسام الأخر .

(٥) راجع : المحصَّل ص ٢٧٢ . الملل والنحل ج ١ ص ١٠٩ .

(٦) المختصر ص ٢٢٠ فما بعد .

(٧) في (د) و(م) مفارقة .

(٨) في (د) ترى .

والضوء[1]، وإنَّما تُرى[2] محالها بتوسطها، وغير ذلك لا يمكن أن يرى. فهذا هو الكلام في الصفات الثبوتية.

وأمَّا غير الثبوتية من[3] الصفات:

فمنها أنَّه تعالى لا يمكن أن يكون فيه تركيب أو اثنينية أوْ احتمال قسمة لوجه[4] من الوجوه[5]، وذلك لاحتياج ما يكون كذلك إلى كل واحد من أجزائه وأقسامه، وذلك يناقض كونه واجباً لذاته، وكونه مبدأ[6] أول لكل ما عداه[7].

ومنها أنَّه تعالى لا يمكن أن يكون في حيّز أو في جهة أو محل[8] لاحتياج ما يكون كذلك إلى الحيِّز والمحل في وجوده[9]، وكذلك لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية[10]. وخالفت المشبهة والمجسمة[11] في ذلك إذ قالوا أنه تعالى في جهة [فوق] أو جسم لا كغيره من الأجسام، وذهب بعض الصوفية[12] إلى جواز حلوله

(١) في (د) الأولون والأضواء.
(٢) في د وم يرى. وفي م زيادة منقطعة [لكون جميع].
(٣) في (د) في.
(٤) في (د) بوجه.
(٥) راجع كشف الفوائد: ص ٥٨ ومحصَّل ٢٢٤.
(٦) في م مبدأ.
(٧) في (م) عدا.
(٨) في (م) في جهة أوحيزومحل، انظر الاقتصاد ص ٢٩. ومحصَّل ص ٢٢٤ وص ٢٢٧.
(٩) في (م) ناقصة.
(١٠) راجع الاقتصاد للغزالي ص ٣١ فإنه أجاز ذلك خشوعاً.
(١١) راجع الملل والنحل ج ١ ص ١٠٩.
(١٢) راجع كشف الفوائد ص ٥٨. ومحصَّل ص ٢٢٥. ومقالات ج ١ ص ٨٠.

في قلوب أوليائه ، ولعلّ مرادهم غير ما نعني به من حلول الأعراض في محالِّها .

ولا يجوز أن تكون[1] فاعليته زائدة على ذاته ، لأنّه تعالى فاعل لكل ما سواه ، فلو[2] كانت فاعليته زائدة على ذاته ، لكانت مغايرة [لذاته]، وحينئذ تكون الذات فاعلة لتلك الفاعلية فتكون[3] فاعليته [تعالى] قبل فاعليته وهو[4] محال، وذلك مخالف لما ذهب إليه القائلون[5] بالتكوين والفاعلية .

ولا يجوز أن يكون قابلاً لشيء من الأعراض والصور ، أو لتأثير غيره فيه لأن اجتماع الفاعلية والقابلية فيه يقتضي التركيب[6] .

ولا يجوز أن يكون له ألم[7] لأن الألم[8] إنما يحدث من إدراك المنافي ولا منافٍ[9] له تعالى فإن ما عداه إنما يصدر عنه .

(١)في د وم يكون .

(٢) في (د) ولو .

(٣) في (م) فيكون.

(٤) في (د) هذا.

(٥) القائلون بالتكوين هم فقهاء ما وراء النهر من الحنفية كما مرّ والفاعلية هي النسبة بين الفاعل وأثره وهي زائدة في المعقولية وليست ثابتة في الخارج كشف ص ٥٩ .

(٦) كشف الفوائد ص ٥٩ .

(٧) اتفق المتكلمون والفلاسفة عليه أما المتكلمون فلأنهم قالوا أن الألم تابع للمزاج وهو منفي في حقه تعالى ، وأما الفلاسفة فلأنهم قالوا أن الألم إدراك المنافي بعد ردّ حجة المتكلمين : محصّل ص ٢٣٠ . كشف الفوائد ص ٥٩.

(٨) في (د) هو زائدة .

(٩) في (د) و(م) منافي.

وعند المتكلمين أيضاً لا يجوز أن يكون له لذة[1] لأنَّ اللذة إدراك انفعال[2] وتأثير[3] من الغير ملائم للمزاج أو للطبيعة .

والحكماء قالوا اللذة هي[4] إدراك الملائم وهو تعالى عالم لذاته بذاته [و] أشدُّ الملائمات بالقياس إليه هو ذاته ، فلذته أعظم[5] اللذات[6] .

ولا يجوز [عليه] الإتحاد [و] هو صيرورة شيئين[7] شيئاً واحداً لا بأن ينتفي[8] أحدهما ويبقى الآخر أو ينتفيان[9] معاً ويحدث شيء ثالث ، فإن ذلك محال عقلاً[10] .

وقوم من القدماء[11] قالوا كل من تعقَّل شيئاً تعقلاً تاماً اتحد بمعقوله ذلك ، وإليه ذهب جمع من الصوفية[12]، وذلك بالمعنى الذي ذكرناه غير معقول .

فهذا ما ذكره مثبتو الصفات ونفاتها .

---

(1) محصَّل ص ٢٣٠ . وخالف الفلاسفة فيها فقالوا بجوازها كما يأتي .

(2) في (م) إدراك وانفعال .

(3) في (د) وتأثر .

(4) في (د) و(م) والمطبوعة هو .

(5) في (د) هو زائدة .

(6) وهذا ما أثبته الفلاسفة له تعالى من اللذة فقط وما عدا ذلك فإنهم متفقون مع المتكلمين في نفيه .

(7) في (د) الشيئين .

(8) في (د) ينفى .

(9) في (د) و(م) ينتفيا .

(10) في (م) مثلاً وراجع كشف الفوائد ص ٦٠ . ومحصَّل ص ٢٢٥ .

(11) راجع أرسطو وفرفوريوس وتابعيهم وابن سينا في المبدأ والمعاد كشف ص ٦٠ . ومحصَّل ص ٢٢٥ .

(12) راجع الكشف ص ٦٠ .

البـــاب الثـــالث

فـــي

ذكـر ما ينسب إليه تعالى من الأفعـال

فـــي

ذكـر ما ينسب إليه تعالى من الأفعال

قـال بعض أهـل السنّـة[1]: لا يمكن اجتمـاع قـادرين على مقدور واحد لأن ذلك المقدور إن حصل ، فإن كان المؤثر فيه واحد منهمـا لم يكن كلٌ واحـد منهما مؤثراً ، وإن كان مجموعهما[2] لم يكن [كـل] واحد قـادراً وقد فـرض قادراً ، وهـذا خلف ، وإن لم يكن أحدهما أو كل واحد منهما ثبت المطلوب .

وقـال أبـو الحسن الأشعـري[3] هـذا إنمـا يلزم عنـد تقـديـر كونهما[4] مؤثـرين ، ولذلـك جوَّز أن يكـون للعبد قـدرة ولله قدرة ، ولكن قدرة الله[5] قديمة وقدرة العبد تكون مع الفعل ولا تكـون قبل

---

(١) الظاهر أنه الفخر الرازي محصَّل ص ٢١٠ و٢٨٢ ، وانظر إمام الحرمين لمع الأدلة ص ١٢٠ .

(٢) في (م) مجموعها.

(٣) محصَّل ص ٢٨٠ الملل ج ١ ص ٩٧.

(٤) في (م) كونها .

(٥) في (م) قدرته تعالى .

الفعل ، ولا تأثير له في الفعل إلاّ أن العبد الذي يخلق فيه قدرة مع فعل ، لا يكون كمن يخلق فيه فعل من غير قدرة . والفعل يسمى كسباً[1] للأول ولا يسمى بذلك للثاني ومذهبه أن لا مؤثر في الوجود إلاّ الله تعالى[2].

وقال القاضي الباقلاني[3] من أهل السنة أن ذات الفعل من[4] الله تعالى ، إلاّ أنه بالقياس إلى العبد يصير طاعة أو معصية ، وهذا قريب في المعنى من قول أبي[5] الحسن[6] .

وذهب أبو إسحٰق[7] إلى أنَّ القدرتين مؤثرتان فيه ، وهذا ليس بحق لما مرَّ بيانه . وذهبت[8] المعتزلة وأبو الحسين البصري[9] ، وإمام الحرمين من أهل السنة[10] إلى أن العبد له

---

(١) الملل ج ١ ص ٩٧ . محصّل ص ٢٨٧ . مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) مقالات ج ١ ص ٣٢١ .

(٣) الملل والنحل ج ١ ص ٩٧ .

(٤) في (م) عن .

(٥) في (د) أبو .

(٦) الأشعري .

(٧) الأسفرايني نقله عنه الرازي في محصل ص ٢٨٠ .

(٨) في (م) ذهب .

(٩) في محصل الرازي أنه أبو الحسن البصري ونقل المذكور هنا عن المعتزلة وأمام الحرمين محصّل ص ٢٨٠ . ونقله كذلك الشهرستاني في الملل والنحل ج ١ ص ٩٨ و٩٩ وهذا قول المعتزلة فعلاً كما في مختصر ص ٢٤٦ .

(١٠) نقل هذا المعنى عن إمام الحرمين في الملل والنحل ج ١ ص ٩٨ وكلامه في لمع الأدلة يرده حيث قال :

« . . . وإن كانت الإرادة لا تؤثر في المراد » ص ١٢٠ ـ ١٢١ . فهو يثبت القدرة للعبد لكنه لا يعتقد بتأثيرها في الفعل .

قدرة قبل الفعل وإرادة بها تتم[1] مؤثريته فيصدر عنه الفعل[2] ، ويكون العبد مختاراً إذا كان فعله بقدرته الصالحة للفعل والترك وتبعاً لداعيه الذي هو إرادته . والفعل يكون بالقياس إلى القدرة وحدها ممكناً ، وبالقياس إليها مع الإرادة [القديمة] يصير واجباً .

وقال محمود الملاحمي ، وغيره من المعتزلة أن الفعل عند[3] وجود القدرة والإرادة يصير أولى بالوجود ، حذراً من أن يلزمهم القول بالجبر لو قالوا بالوجوب ، وليس ذلك بحق ، لأن مع حصول الأولوية ، إن جاز حصول الطرف الآخر لما كانت الأولوية أولوية ، وإن لم يجز فهو الوجوب ، وإنما غيروا اللفظ دون المعنى .

والحكماء أيضاً[4] قالوا بمثل ذلك أعني بوجوب[5] حصول الفعل مع القدرة والإرادة . والذين قالوا بمؤثرية الله وحده صرّحوا بأنه تعالى مريد لكل الكائنات .

والمعتزلة قالوا أنه يريد ما يفعله ، وأما ما يفعله العبد ، فهو يريد طاعته ولا يريد معصيته[6] ، وهذه الإرادة غير الإرادة الأولى في المعنى .

---

(١) في (م) ثم .

(٢) اتفقت العدلية على أن للعبد قدرة مؤثرة في أفعاله ، واختلفوا في أن العلم باستناد أفعالنا إلينا ضروري كما ذهب إليه أبو الحسين البصري ومحمود الخوارزمي أو أنه استدلالي بوجوه خمسة كما اعتبره بعضهم كشف الفوائد ص ٦٣ .

(٣) في (د) مع .

(٤) محصّل ص ٢٨٠ .

(٥) في (د) لوجوب .

(٦) المختصر ص ٢٤٣ .

[والحكماء قالوا إن الله تعالى يريد الخير بالذات وإنما يدخل الشر فيما يريده بالعرض][1] .



(١) ناقصة في د والمطبوعة .

فصـــل

الأفعال تنقسم[1] إلى حسن وقبيح ، وللحسن[2] والقبـح معان مختلفة ، فمنها أن يوصف الفعل الملائم أو الشيء الملائم بالحسن وغير الملائم بـالقبيح . ومنهـا أن يوصف الفعـل أو الشيء الكامـل بالحَسَن والناقص بالقبيح[3]، وليس المراد ها هنا[4] هذين المعنيين بل المراد [5] بالحسن [في] الأفعال ما لا يستحق فاعله بسببـه ذماً أو عقاباً ، وبالقبـح[6] ما يستحقها بسببه .

وعند أهل السنة ليس شيء من الأفعال عنـد العقل بحسن ولا بقبيـح[7] ، وإنما يكون حسناً أو قبيحاً بحكم الشرع فقط[8].

---

(١) في د وم ينقسم .

(٢) في (م) والحسن .

(٣) في (م) بالقبح .

(٤) في (م) هنا .

(٥) المختصر ص ٢٣٣ . وهو رأي المعتزلة .

(٦) في (د) والقبيح .

(٧) في (م) قبيح .

(٨) : هو قول الأشاعرة الملل والنحل ج ١ ص ١٠١ . محصَّل ص ٢٩٣ .

وعند المعتزلة أن بديهة العقل تحكم بحسن بعض الأفعال كالصدق النافع والعدل[1] ، وقبح بعضها كالظلم والكذب [الضار]، والشرع أيضاً[2] يحكم بهما في بعض الأفعال .

والحسن العقلي ما لا يستحق فاعل الفعل الموصوف به الذم ، والقبح العقلي ما يستحق [به الذم]. والحسن الشرعي ما لا يستحق به العقاب والقبيح[3] ما يستحق به . وبإزاء القبح الوجوب وهو ما يستحق تارك الفعل الموصوف به الذمَّ والعقاب .

ويقولون بأنَّ[4] الله تعالى لا يخلّ بالواجب العقلي ولا يفعل القبيح العقلي البتة[5] ، وإنّما يخلُّ بالواجب ويرتكب القبيح بالإختيار[6] جاهل أو محتاج[7] .

واحتج عليهم أهل السنة[8] بأنَّ الفعل القبيح كالكذب مثلاً ، قد يزول[9] قبحه عند اشتماله على مصلحة كلية عامة ، والأحكام

= أمّا الكرامية فما تفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع . الملل والنحل ج ١ ص ١١٣ .

(١) في (د) كالعدل والصدق .

(٢) موضع الخلاف بين أهل السنّة والمعتزلة في المسألة كون الحكم بالحسن والقبح ضروري عند العقلاء والسنّة أنكروه . المحصّل ونقد الطوسي له ص ٢٩٣ . وكذلك قال في المختصر أن العاقل يعلم أن الظلم قبيح ص ٢٣٣ .

(٣) في (د) القبح .

(٤) في (م) أن .

(٥) المختصر ص ٢٣٢ .

(٦) في (م) ناقصة .

(٧) المختصر ص ٢٣٥ .

(٨) محصّل ص ٢٩٣ .

(٩) في (م) ناقصة .

البديهية ككون الكل أعظم من الجزء لا يمكن أن تزول[1] بسبب أصلاً .

وأما الحكماء فقالوا[2] العقل النظري[3] [الذي] يحكم بالبديهيات ككون الكل أعظم من الجزء لا[4] يحكم بحسن شيء من الأفعال ولا بقبحه وإنّما[5] يحكم بذلك العقل العملي الذي يدبر مصالح النوع والأشخاص ولذلك[6] ربما يحكم بحسن فعل وقبحه بحسب مصلحتين . ويسمّون ما يقتضيه العقل العملي ولا يكون مذكوراً في شريعة من الشرائع بأحكام الشارع[7] غير المكتوبة ، ويسمون ما تنطق[8] به شريعة من الشرائع بأحكام الشارع[9] المكتوبة .

والقائلون بالحسن والقبح والوجوب العقلي اختلفوا : فقال أكثر المعتزلة بوجوب العوض[10] والثواب واللطف[11] على الله تعالى ، وهكذا العقاب لمن يستحقه ، وذلك لأنّ الله تعالى

(1) في د وم يزول .

(2) قول الفلاسفة .

(3) خ ل الفطري .

(4) في (م) واو زائدة .

(5) ناقصة في م .

(6) في (م) كذلك .

(7) في (د) الشرائع .

(8) في د وم ينطق .

(9) في (د) الشرائع .

(10) المختصر ص ٢٥٧ .

(11) المختصر ص ٢٥٩ .

[وعدهم و] أوعدهم والوفاء بما وعد [وأوعد] واجب عقلاً[1] .

وقال غير المعتزلة[2] من القائلين بالحسن والقبح والوجوب العقلي : الوفاء[3] بالوعد واجب وأما بالوعيد فغير واجب لأنه حق الله تعالى ، ولا يجب عليه أن يأخذ حق نفسه وإنما ذلك إليه يعفو عمن يشاء ويعاقب من يشاء .

والبغداديون من المعتزلة قالوا : الأصلح واجب عليه تعالى[4] ، لأن الأصلح وغير الأصلح متساويان بالقياس إلى قدرته ، والقادر المحسن إلى غيره إذا تساوى شيئان بالقياس إليه ، وكان في أحدهما زيادة إحسان إلى غيره ، اختاره منهما البتة .

واتفقوا على أن التكليف[5] منه تعالى حسن[6] ، إذ فيه تعريض[7] العباد لاستحقاق[8] التعظيم والإجلال اللذين لا يحصلان لهم إلاّ به .

---

(1) المختصر ص ٢٥٧ و٢٦٠ .

(2) الشيعة فإنهم قالوا بالشفاعة ممن ارتضى : كشف الفوائد ص ٦٨ . ووافقهم الأشاعرة مع أنهم لا يقولون بالحسن والقبح العقلي، مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢٢ ، ج ٢ ص ١٤٧ و ١٤٨ .

(3) في د والوفاء .

(4) نقله عنهم الرازي في محصّل ص ٢٩٥ .

(5) المختصر ص ٢٥٧ .

(6) في (م) أحسن .

(7) في (م) تفويض .

(8) في (د) للثواب والاستحقاق والإجلال .

واللطف واجب[1] وهو ما يقرب العبد من[2] الطاعة ويبعده عن المعصية .

والثواب على الطاعة واجب[3] ، وهو يشتمل على عوض المشقة التي يشتمل[4] عليها القيام بالطاعة مع التعظيم والإجلال .

والعوض واجب عن الآلام التي تصل إلى غير المكلفين كالأطفال والبهائم[5] . فهذه جملة ما قالوه في هذا الباب .

وعند أهل السنة أنه لا يجب على الله تعالى شيء ، ولا يقبح منه شيء[6] ، ولا يفعل شيئاً لغرض البتة[7] ، فإنَّ الفاعل لغرض مستكمل بالغرض ، ولا يجوز عليه تعالى الإستكمال .

والمعتزلة قالوا: إنَّه تعالى يفعل لغرض يستكمل به غيره لا هو ، وإلَّا لكان فعله[8] عبثاً ، والعبث منه تعالى قبيح .

والحكماء [قالوا] إن علمه بما فيه المصلحة سبب [لـ] صدور ذلك عنه ، وهو بوجهٍ قدرته وبوجهٍ علمه ، وبوجهٍ إرادته، من غير تعدد فيه إلَّا باعتبار القياس العقلي ، ويسمون تلك الإرادة بالعناية .

---

(١) المختصر ص ٢٥٩ . ومقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٨٧ .

(٢) في (م) إلى وكلاهما صحيح .

(٣) المختصر ص ٢٥٧ .

(٤) في (د) مشتمل .

(٥) مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٩٢ . المختصر ص ٢٥١ .

(٦) لمع الأدلة ص ١٢٢ . الملل والنحل ج ٢ ص ١٠٢ . الإقتصاد ص ١٠٣ . ملخص ص ٢٩٥ .

(٧) ملخص ص ٢٩٦ .

(٨) المختصر ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ استدل على الفعل لغرض فقط دون الإستكمال.

فصـــل

قالت الحكماء : الواحد لا يصدر عنه من حيث هـو واحد إلاّ شيء واحد ، وذلك لأنه ان صدر عنه شيئان فمن حيث [أنه] صدر عنه أحدهما ، لم يصدر عنـه الآخر ، وبـالعكس . فإذن صـدرا عنه من حيثيتين والمبـدأ الأول تعالى واحـد من كل الـوجوه ، فـأول مـا يصدر عنه لا يكون إلاّ واحداً ثم إنّ[1] ذلـك الواحـد يلزمه أشيـاء ، إذ لـه اعتبار من حيث ذاتـه ، واعتبار بقيـاسه إلى مبـدئـه ، واعتبـار للمبدأ[2] بالقياس إليه ، وإذا تركبت[3] الإعتبارات حصلت اعتبـارات كثيـرة ، وحينئذ يمكن أن يصـدر عن المبدأ الأول بكـل اعتبار شيء واحـد ، وعلى هذا الـوجه[4] تكثـرت[5] الموجـودات الصـادرة عنـه

---

(١) ناقصة في م.

(٢) المبدأ في م .

(٣) تركب الإعتبار في د.

(٤) الوجوه في د.

(٥) في د تكثر وكذلك في المطبوعة.

تعالى [1] .

وأما المتكلمون ، فبعضهم [2] يقولون أن هذا إنما يصح أن يقال في العلل والمعلولات ، أمّا [في] القادر أعني الفاعل المختار فيجوز أن يفعل أشياء [3] من غير تكثر الإعتبارات ، ومن غير ترجيح بعضها على بعض .

وبعضهم [4] ينكرون وجود العلل والمعلولات أصلاً ، فيقولون بأن [5] لا مؤثر إلاّ الله [تعالى]: وأنه تعالى إذا فعل شيئاً ، [كالإحراق] مقارناً لشيء كالنار على سبيل العادة ، ظنَّ الخلق أن النار علة ، والإحراق أثره ومعلوله ، وذلك الظنّ باطل على ما مرَّ بيانه .



(١) راجع الإشارات ج ٣ ص ٢٤٣ونقله الرازي عنهم في المحصَّل ص ٢١٠ .
(٢) المعتزلة والشيعة .
(٣) فشيئاً .
(٤) الأشاعرة كما مرّ .
(٥) فـي . (م) بانه.

الباب الرابع



في

النبوة وما يتبعها من الامامة وغيرها

ويشتمل على قسمين

القسم الاول

في

النبوة وما يتعلق بها

النبي إنسان مبعوث من الله تعالى إلى عباده ليكملهم[1] ، بأن يعرفهم ما يحتاجون إليه في طاعته ، وفي الإحتراز عن معصيته ، ثم يحرضهم[2] على طاعته والإمتناع عن معصيته ، وتعرف نبوته بثلاثة أشياء :

أولها : أن لا يقرر ما يخالف ظاهر العقل ، كالقول بأن الباري [تعالى] أكثر من واحد .

الثاني : أن تكون دعوته للخلق إلى طاعة الله ، والإحتراز عن معصيته[3] .

الثالث : أن يظهر منه عقيب دعوى النبوة معجز مقرون بالتحدي ، مطابق لدعواه .

---

(١) في (د) لتكملهم وفي م ليكلمهم .

(٢) في (د) ثم يحرسهم ولعلها يحرضهم ، والجملة كلها ناقصة في م والمطبوعة.

(٣) في (د) معاصيه .

والمعجز هو فعلٌ[1] خارقٌ للعادة يعجز عن أمثاله البشر . والتحدي هو أن يقول لأمته ان لم تقبلوا قولي فافعلوا مثل هذا الفعل . والفعل [الخارق] الذي يظهر على أحد من غير التحدي يسمى بالكرامة ، و[هو] مختص بالأولياء عند من يعترف به[2].

واختلفوا[3] في عصمة الأنبياء ، والعصمة هي[4] كون المكلف بحيث لا يمكن أن يصدر عنه المعاصي من غير إجبار له على ذلك .

فقال بعضهم[5] هو من لا يصدر عنه معصية لا كبيرة ولا صغيرة لا بالعمد[6] ولا بالسهو من أوَّل عمره[7] إلى آخره .

وقال بعضهم[8] السهو لا ينافي العصمة .

وقال بعضهم[9] الصغيرة لا تخلُّ بالعصمة .

---

(١) في (د) أمرٌ .

(٢) كالامامية ، والبغدادي في الفرق ص ٣٤٤ . الرازي في محصَّل ص ٣٠١ . والغزالي في الاقتصاد ص ١٢٥ .

ونفاها أكثر المعتزلة لأنها توقع في الشبهة بين النبي وغيره كما في المختصر ص ٢٧١ . وأثبتها آخرون لما ورد في القرآن الكريم من قصة مريم (عليها السلام) .

(٣) المتكلمون والخلاف الأول هو في عصمة الأنبياء من الكفر فقد جوزه جماعة من الخوارج يقال لهم الفضيلية كشف الفوائد ص ٧٢ ، محصَّل ص ٣١٨ .

(٤) في (د) هو.

(٥) الشيعة الامامية .

(٦) في (م) بالتعمد.

(٧) في (م) العمر .

(٨) من متكلمي الشيعة والسنّة بجواز السهو على النبي كما حصل في تشريع سجدتي السهو .

(٩) للمرجئة رأيان في جواز الذنب على الأنبياء منهم مجوز للكبائر وآخر يحصره في الصغائر مقالات ج ١ ص٢١٣ .

وقال بعضهم[1] باختصاصها في اداء الرسالة فقط أعني أن يؤدي ذلك .

وقال بعضهم[2] الشرط في عصمة الأنبياء ، اختصاصها بزمان دعوتهم ، لا قبل ذلك ويصدّق فيه[3] ولا يكذّب لا بالعمد ولا بالسهو والنسيان ، وأما في سائر الأزمان والأحوال فيجوز عليه ذلك .

والبراهمة من الهند أنكروا النبوة[4] ، وقالوا كل ما يعرف بالعقل فلا يحتاج فيه إلى النبي وكل ما لا يكون للعقل إليه سبيل[5] فهو غير معقول[6] عند العقلاء ، فإذن دعوى النبوة غير معقولة[7] أصلاً .



= وعامة المعتزلة يرون جواز الصغيرة على النبي دون أن يعلم أنها ذنب مقالات ج ١ ص ٢٧٢ .

(١) بعض أهل السنّة وهذا القول في (د) وقع قبل القولين الاخيرين.

(٢) أكثر أهل السنّة نقله البغدادي في الفرق ص ٣٤٣ .

(٣) الأقوال الثلاثة الأخيرة مشوشة ومتداخلة وفي م ود نقص والأصح ما ذكر موافقاً لما في المطبوعة .

(٤) نقله الرازي في محصّل ص ٣٠٨ .

(٥) في (د) عليه طريق .

(٦) في (د) مقبول .

(٧) في (م) معقول وفي (د) مقبولة وراجع في شأن مقولة البراهمة الأعسم : نصير الدين الطوسي ص ١٦٠ .

فصـــل

محمـد رسـول الله [صلى الله عليـه وآلـه وسلم] لأنـه ادعىٰ النبوة وظهرت[1] [على يده][2] المعجزة[3] وكـل من كـان[4] كذلك كـان رسـولاً من الله [حقـاً]، إذ لا[5] يمـكن لغيـر الله [تعـالى] إظهار المعجز عقيب دعوى إنسان مطابقاً لقوله .

أمـا دعواه فمعـلومة[6] بالتـواتر [و] أمـا ظهور المعجـزة[7] عليـه ، وان كانت رواياته مختلفـة لكنها أكثر ممـا يمكن أن ينكـر والقـرآن ممـا[8] لا يمكن أن ينكـر والتحدي منـه عليـه[9] ظـاهر .

(١) أو [وأظهر المعجزة] مع حذف « على يده ».

(٢) في (د) عليه .

(٣) في (م) المعجز .

(٤) في (د) يكون.

(٥) في (م) لم.

(٦) في (د) فمعلوم .

(٧) في (د) المعجز .

(٨) في (م) ما.

(٩) في (د) فيه وفي (م) عليه .

واختلفوا[1] في وجه إعجازه :

فقال قوم[2] أن فصاحته إعجازه .

وقال قوم [3] أن صرف [4] عقول القادرين على إيراد معارضته[5] عنه ، وظهور عجزهم عند التحدي مع القدرة عليه هو إعجازه .

وأما كون كل مدعي[6] النبوة ذا[7] معجز مطابق لدعواه فهو نبي معلوم عقلاً ، لأن المعجز لا يكون من غير الله تعالى وظهوره مع دعواه يدلُّ على تصديق الله [تعالى] إياه .

ومن ادعى النبوة وصدّقه الله [تعالى] فهو نبي بالضرورة .

وكل من أخبر محمد صلى الله عليه وآله عن نبوته من الأنبياء الماضين [قبله] فهم أنبياء معصومون لوجوب صدقه اللازم لنبوته [عليه السلام].

---

(١) اختلف المتكلمون في وجه الإعجاز بالقرآن .

(٢) منهم القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٦٦ .

(٣) منهم النظام وأبي الحسين البصري والسيد المرتضى .

(٤) في (د) ان الله صرف .

(٥) في (د) معارض فيه .

(٦) في (م) معجز زائدة قبل مدعي وهي خطأ .

(٧) في د وم ذي .

فصـــل

وللحكمـاء[1] في إثبات النبـوة طريق آخـر ، وهو أن الإنسـان مدني بالطبع أي[2] لا يمكن تعيشـه إلّا باجتمـاعه[3] مـع أبناء نـوعه ليقـوم[4] كل واحـدٍ بشيء ممـا يحتـاجـون إليـه في معـاشهم[5] من الأغذية والملبوسات والأبنية ، فيتعاونون في ذلك. وإذا[6] يمتنـع أن يقدر واحد على جميع ما يحتاج[7] إليه من غير معاونة غيره [فيه]، وإذا كـان كل إنسـان مجبولاً على شهـوة وغضـب فمن الممكن أن يستعين من ابناء نوعه من غير أن يعينهم ، فـلا[8] يستقيم أمرهم إلّا بعدل .

(١) انظر الفارابي في المدينة الفاضلة ص ١١٧ فما بعد . وغيره من الفلاسفة الإلهيين .

(٢) في (م) ناقصة (أي).

(٣) في (م) بالإجتماع .

(٤) في (م) فيقوم .

(٥) في المطبوعة ومعايشهم .

(٦) في (م) إذ بدون و .

(٧) في (م) يحتاجون .

(٨) في (م) فيما.

ولا يجوز أن يكون مقرر[1] ذلك العدل واحد[2] منهم من غير مزية ، إذ لو كان كذلك لما استقام أمرهم .

والمعجز هو الذي به[3] يمتاز مقرر العدل عن غيره ، ولو لم يكن ذلك[4] من عند الله [تعالى] لم يكن مقبولاً عند الجمهور ، ولو لم يعرفوا [5] الله [تعالى] لما عرفوا كون ذلك من عنده .

فإذن لا يمكن استقامة أمور نوع الإنسان إلاّ بنبي ذي معجز[6] يخبرهم عن بارئهم[7] بما لا يمتنع في عقولهم ، ويظهر العدل ويدعوهم إلى الخير ، ويعدهم[8] بما يرغبون فيه إن[9] استقاموا ويتوعدهم بما يكرهونه إن [لم] يستقيموا ، ويمهد لهم قوانين في عبادة بارئهم القادر على [كل] ما يشاء ، المطّلع على الضمائر ، الغني عن غيره لكيلا ينسوه[10] ويقبلوا شريعته ظاهراً وباطناً. وقواعد تقتضي[11] العدل في الأمور المتعلقة بالأشخاص وبالنوع والسياسة[12] لمن لا يقبل تلك القوانين أو يعمل بخلافها

---

(١) في (م) مقدور .

(٢) في (د) والمطبوعة أحداً.

(٣) في (م) ناقصة .

(٤) في (م) كذلك .

(٥) في (م) يعرف .

(٦) في (م) معجزة .

(٧) في المطبوعة ربهم .

(٨) في (م) نقص .

(٩) في (م) إذا.

(١٠) في (م) ينسونه .

(١١) في د وم والمطبوعة يقتضي .

(١٢) في (م) وبالسياسة .

ليستمر الناس على ما ينفعهم في دنياهم وآخرتهم فإن الممتنع ممن يجعل في بنية كل حيوان ما ذكر في علمي التشريح ومنافع الأعضاء أن يهمل ما يقتضي مصلحتهم في معاشهم ومعادهم ، فهذا ما ذكره الحكماء[1] في هذا الباب .



(١)في (م) العلماء .

فصــــل

النسـخ جـائـز ، وهـو تغيير الأحكـام الشـرعيـة في الأوقـات المختلفـة [من] عند الله ، واليهـود لا يجوزونـه ، ويقولـون النسخ بـداء وهو لا يجـوز على الله تعالى[1]، وليس ذلـك بصحيح ، فـإن البـداء لا يتحقق إلاّ بكون المحكـوم عليـه والـوقت غيـر مختلفين ، وتمسكوا بقول موسى (عليه السلام) :

« تمسكـوا بالسبت أبـداً » ، وهـو ليس بـدليـل قـطعي ، فـإنّ التأبيد قد يستعمل في المدة[2] الطويلة . والدليل على جـواز النسخ ثبوت حقيّة[3] الشرائع التى جاءت بعد موسى[4] (عليه السلام) .

---

(١) في (م) ناقصة .

(٢) في (د) هذه .

(٣) في (م) حقيقة .

(٤) دليله عـين ما أورده القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٧٠ .

القسم الثاني من الباب الرابع

في

الامامة وما يتبعها

الإمامة رئاسة عامة دينية ، مشتملة على ترغيب عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينية والدنيوية[1] ، وزجرهم عمّا يضرهم بحسبها[2] .

واختلف الناس في نصب الإمام :

فقال بعضهم بوجوبه عقلاً[3] ، وبعضهم بوجوبه سمعاً ، وبعضهم بلا وجوبه .

والذين يوجبونه عقلاً اختلفوا : فقال بعضهم بوجوبه من الله [تعالى] ، وبعضهم بوجوبه على الله [تعالى]، وبعضهم بوجوبه على الخلق .

---

(١) في المطبوعة الدنياوية .

(٢) في (د) بحسبهما .

(٣) في (د) (عقلاً من الله) وهي زيادة في غير موضعها.

أما القائلون بوجوبه من الله [تعالى] فهم الغلاة والإسماعيلية ، وأما القائلون بوجوبه على الله [تعالى] فهم الشيعة القائلون بإمامة علي بن أبي طالب بعد النبي (عليهما السلام) .

واختلفوا في طريق معرفة الإمام (عليه السلام) بعد أن اتفقوا على أنه هو النص من الله تعالى ، أو ممن هو منصوص [عليه] من قبل الله تعالى لا غير :

فقالت الإثنا عشرية[1] والكيسانية أنّه إنّما يحصل بالنص الجلي لا غير . وقالت الزيدية أنه يحصل بالنص الخفي أيضاً .

وأما القائلون بوجوبه على الخلق عقلًا، فهم أصحاب الجاحظ ، وأبو القاسم البلخي وأبو الحسين[2] البصري من المعتزلة .

وأما القائلون بوجوبه على الخلق سمعاً فهم أهل السنة . وهذان الفريقان أجمعوا على أنّ الأئمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) هم الخلفاء .

وأما القائلون بلا وجوبه فهم الخوارج والأصمّ من المعتزلة . فهذه هي المذاهب في الإمامة .

وأمّا الغلاة[3] ، فبعضهم قالوا أنّ الله تعالى يظهر في بعض

(١) في (م) الإثني عشرية .

(٢) في (د) أبو الحسن .

(٣) في فرق الشيعة للنوبختي ذكر الغلو عند السبئية .

الأوقات في صورة إنسان[1] ، ويسمونه نبياً أو إماماً ، ويدعو الناس إلى الدين القويم والصراط المستقيم ، ولولا ذلك لضلَّ الخلق .

وبعضهم قالوا بالحلول أو بالاتحاد كما يقول به بعض المتصوفة[2] .

فمن القائلين بإلهية علي السبئية[3] [وهم] أصحاب عبدالله بن سبأ ومنهم النصيرية ، ومنهم الإسحاقية ، ومنهم فرق أُخرى ، وليس في تفصيل مذاهبهم زيادة فائدة .

وأمّا الإسماعيلية[4] ويسمون بالباطنية ، وربما[5] يلقبون بالملاحدة ، فانما[6] سمُّوا بالإسماعيلية لانتسابهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق (عليه السلام) ، والباطنية[7] لقولهم كل ظاهر فله باطن ، يكون ذلك الباطن مصدراً ، وذلك الظاهر مظهراً له . ولا يكون ظاهر ولا باطن له إلاَّ ما هو مثل السراب ، ولا باطن لا ظاهر له إلاّ خيال لا أصل له .

ولقبوا بالملاحدة لعدولهم عن[8] ظواهر الشريعة إلى بواطنها

---

(١) في (م) الإنسان .

(٢) في (د) الصوفية .

(٣) في (م) السبائية وفي (د) السابية وكما مرّ في حاشية رقم ٣ أن النوبختي لم ينقل عنهم هذه المقالة وهو عجيب يقتضي البحث. مقالات ج ١ ص ٨٥. الملل ج ١ ص ١٧٤ .

(٤) فرق الشيعة ص ٦٧ فما بعد .

(٥) في (د) وإنما.

(٦) في د وم والمطبوعة وإنما.

(٧) فرق الشيعة ص ٧٥.

(٨) في (م) من.

في بعض الأحوال ، ومذهبهم أن الله تعالى أبدع بتوسط معنى يعبر عنه بكلمة كن أو غيرها عالمين : عالم الباطن وهو عالم الأمر ، وعالم الغيب وهو يشتمل على العقول والنفوس والأرواح والحقائق كلها ، وأقرب ما فيها إلى الله تعالى هو العقل الأول ثم ما بعده على الترتيب .

وعالم الظاهر، وهو عالم الخلق وعالم الشهادة [و] يشتمل على الأجرام العلوية والسفلية والأجسام الفلكية والعنصرية وأعظمها العرش ثم الكرسي ثم سائر الأجسام على الترتيب .

والعالمان ينزلان من الكمال إلى النقصان ، ويعودان[١] من النقصان إلى الكمال ، حتى ينتهيا[٢] إلى الأمر[٣] ، وهو المعنى المعبر عنه بكن ، وتنتظم[٤] بذلك سلسلة الوجود[٥] الذي مبدؤه من الله تعالى ومعاده إليه .

ثم يقولون [إن] الإمام هو مظهر الأمر[٦] ، وحجته مظهر العقل الذي يقال له : العقل الأول وعقل الكل[٧] ، والنبي مظهر النفس التي يقال لها نفس الكل .

والإمام هو الحاكم في [عالم] الباطن ولا يصير غيره

---

(١) في (د) يعود .

(٢) في (د) و(م) ينتهي .

(٣) في (م) الأخر .

(٤) في دوم ينتظم .

(٥) في (د) الوجوب .

(٦) في (د) وهو مظهر للأمر .

(٧) في (م) العقل الكل وفي المطبوعة العقل الكلي .

عالماً[1] بالله [تعالى] إلاّ بتعليمه إيّاه ، ولذلك يسمونهم بالتعليميين[2] ، والنبي هو الحاكم في عالم الظاهر ، ولا تتم الشريعة التي يحتاج الناس إليها إلاّ به ،ولشريعته تنزيل و[3] تأويل : فظاهره التنزيل وباطنه التأويل .

والزمان لا يخلو عن إمام ودعوته، وهي ربما تكون خفية مع ظهوره ، إلاّ أنها تكون ظاهرة حين[4] خفائه البتة ، لئلاّ يكون للناس على الله حجة [بعد المرسل].

وكما يعرف النبي بالمعجز القولي أو الفعلي ، كذلك الإمام يعرف بدعوته إلى الله ، وبدعواه أن المعرفة بالله [تعالى] لا تحصل إلاّ به .

والأئمة ذرية[5] بعضها من بعض فلا يكون [إماماً] إلاّ وهو ابن إمام ، ويجوز أن يكون للإمام أبناء ليسوا بأئمة ، ولا يخلو الزمان من [6] إمام أما ظاهر أو[7] مستور ، كما لا يخلو من نور نهار أو ظلمة ليل ، لم يزل العالم هكذا ولا يزال .

وطريقتهم التأليف بين أقوال الحكماء وأقوال أهل الشرايع

---

(1) في (د) غالباً .
(2) في (د) التعلميين ، راجع الملل والنحل ج ١ ص ١٦٨ .
(3) في (د) من .
(4) في (م) مع .
(5) في (م) من ذريته .
(6) في (م) عن.
(7) في (د) وأما.

فيما يمكن أن يؤلف منها[١]. وأما في تعيين أئمة الإسلام فقالوا الإمام في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان علياً عليه السلام وبعده [كان] ابنه الحسن إماماً مستودعاً ، وابنه الحسين إماماً مستقراً[٢] ولذلك لم تذهب الإمامة في ذرية الحسن ثم نزلت الإمامة في ذرية الحسين وانتهت بعده إلى علي ابنه ثم إلى محمد ابنه ثم إلى جعفر ابنه ثم إلى إسماعيل ابنه وهو السابع .

وقالوا إنَّ الأئمة في عهد ابن اسماعيل محمد صاروا مستورين ، ولذلك سموهم أيضاً بالسبعية لوقوفهم على السبعة الظاهرة ، ودخل في عهد محمد زمان استتار الأئمة وظهور دعاتهم[٣] ثم ظهر المهدي ببلاد المغرب ، وادعىً أنه من أولاد اسماعيل واتصل أولاده ابن[٤] بعد ابن إلى المستنصر واختلفوا بعده ، فقال بعضهم بإمامة نزار ابنه ، وبعضهم بإمامة المستعلي ابنه الأخر .

وبعد نزار استتر الأئمة النزاريين ، واتصلت إمامة المستعلويين إلى أن انقطع في المعاضد[٥].

وكان الحسن بن علي بن محمد الصباح المستولي[٦] على

---

(١) في (د) بينهما.

(٢) في (م) والمطبوعة وبعده ابنه الحسين .

(٣) في (م) دعائهم .

(٤) في (م) أول الأمر .

(٥) في (د) العاضد خلافاً لـ م والمطبوعة .

(٦) في (م) المستعلي .

« قلعة الموت » ، من دعاة النزاريين . ثم ادعوا بعده ، أن الحسن الملقب بعلى ذكره السلام ، كان إماماً ظاهـراً من أولاد نزار واتصـل أولاده[1] إلى أن انقرضوا في زماننا هذا .

وأمـا الإماميـة[2] فقالـوا أنَّ نصب الإمام لـطف ، وهـو واجب على الله تعـالى ، ويجب أن يكـون الإمــام معصـومـاً لئـلا يضـل الخلق ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ .

واتفقـوا على إمـامـة علي عليـه السـلام بعـد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لم يكن غيره معصوماً ، ثم ساقـوا الإمامة بعده إلى الحسن المجتبى ابنه ، ثم إلى أخيه الحسين الشهيد بكربـلاء ، ثم إلى ابنه علي زين العابـدين ثم إلى ابنه محمـد الباقـر ، ثم إلى ابنه جعفر الصادق (عليه السـلام) ثم إلى ابنه مـوسى الكاظم ، ثم إلى ابنـه علي الرضـا ثم إلى ابنه محمـد الجواد[3] التقي ، ثم إلى ابنـه علي النقي ثم إلى ابنه الحسن الزكي العسكـري ثم إلى ابنـه محمد المهدي المنتـظر خروجـه (عليهم السلام أجمعين) . وقـالوا انه باق وسيـظهر ويمـلأ الدنيـا عدلاً كمـا مُلئت جوراً ، وهـو الثاني عشر من أئمتهم ، ولأجل ذلك لقبوا بالإثني[4] عشرية .

وهم في أكثـر أصول مـذهبهم يوافقـون المعتـزلـة ، ولهم في الفروع فقه منسوب إلى أهل البيت عليهم السلام .

---

(١) في (م) أولاد .

(٢) فرق الشيعة ص ١٠٨ . الملل والنحل ص ١٦٩ .

(٣) في (م) ناقصة .

(٤) في (م) بالإثنا عشرية .

وكان لهم في سياق الإمامة اختلافات كثيرة لا فائدة في ايرادها ، وجمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب الذي ذكرناه .

وأمّا الكيسانية[1] فقالوا بإمامة علي (عليه السلام) وبعده الحسن ثم الحسين عليه السلام[2] ثم محمد بن الحنفية ، وقالوا أنّه الإمام المنتظر ، أعني المهدي الذي يملأ الدنيا عدلاً ، وهو الآن مستتر في جبل رضوى بقرب المدينة ، وبعضهم قدموه على الحسن والحسين عليهما السلام ، وبعضهم ساقوا الإمامة[3] إلى ابنه أبي هاشم ثم إلى غيره ، ولهم فرق متعددة ، وقد انقطعت الكيسانية ولم يبق منهم أحد .

وأمّا الزيدية[4] فقالوا بإمامة علي والحسن والحسين وأثبتوها بالنص الجلي ، وأثبتوا باقي الأئمة[5] بالنص الخفي ، وذلك أن شرائط الإمامة عندهم كون الإمام عالماً بشريعة الإسلام ، ليهدي الناس إليها ولا يضلهم ، وزاهداً لكيلا يطمع في أموال[6] المسلمين ، وشجاعاً لئلا يهرب[7] في الجهاد مع المخالفين

---

(١) فرق الشيعة ص ٢٣ . الملل والنحل ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) ناقصة في (د).

(٣) في (م) الإمام .

(٤) في فرق الشيعة ص ٢١ أنَّ الزيدية فرقتان تنتحلان أمر زيد بن علي بن الحسين وأمر زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وراجع الملل والنحل ص ١٥٤ . مقالات ج ١ ص ١٢٩ . المنية والأمل ص ٨٩.

(٥) في (د) أئمتهم .

(٦) في (د) بيوت .

(٧) في (م) يفر .

فيظهروا على أهل الحق ، وكونه من ولد فاطمة ، أعني من ولد[1] الحسن والحسين لقوله صلى الله عليه وآله المهدي من ولد فاطمة ، وكونه داعياً إلى الله تعالى وإلى دين الحق ظاهراً يشهر سيفه في نصرة دينه .

وقالوا قد[2] نصَّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة بعده أن كل من استجمع هذه الشرايط الخمسة فهو إمام مفترض الطاعة ، وذلك هو النص الخفي .

ولم يوجبوا في الحسن والحسين الدعوة بالسيف لقول النبي صلى الله عليه وآله هما إمامان قاما أو قعدا ، ويجوزون خلو الزمان عن الإمام ، وقيام امامين في بقعتين متباعدتين إذا استجمعا هذه الشرائط ، ولذلك لم يقولوا بإمامة زين العابدين عليه السلام لأنه لم يشهر سيفه في الدعوة إلى الله [تعالى]، وقالوا بإمامة زيد[2] ابنه لاجتماع الشرائط فيه ، وإليه نسبوا ، إذ فارقوا سائر الشيعة بقولهم بإمامته . ولقبوا باقي الشيعة بالرافضة، إذ رفضوا زيداً .

والزيدية فرق كثيرة ، منهم الصالحية وهم لا ينكرون خلافة الخلفاء الذين كانوا قبل علي عليه السلام لرضاء علي بخلافتهم، ومنهم الجارودية . ومنهم السليمانية ، وقيل لهم فرق غيرها ، وأكثرهم في الفروع متابعون[3] لأبي حنيفة إلّا في مسائل

---

(١) في (م) أولاد .

(٢) في م ود وقد .

(٣) في (د) متابعين .

قليلة خالفته[1] أئمتهم فيها .

وأما القائلون بوجوب نصب الإمام على الخلق عقلاً[2]، فقالوا : الضرر مع عدم الإمام متوقع من الظلمة على الضعفاء ، ودفع الضرر المظنون واجب عقلاً ، وذلك إنما يندفع [بنصب] إمام يقوم بأحكام الشرع وهم موافقون لأهل السنّة في تعيين الأئمة[3] .

وأما أهل السنة فيقولون بوجوب نصب الإمام على من يقدر[4] على ذلك لإجماع السلف عليه[5] . وذهبوا إلى أن الإمام يعرف أما بنص من يجب أن يقبل قوله كنبي أو إمام ، أو باجماع المسلمين[6] عليه . وكان الإمام بعد رسول الله صلى الله وآله [وسلم] بالإجماع أبا بكر ثم عمر بنص أبي بكر عليه[7] ثم عثمان بنص عمر على جماعة اجمعوا على إمامته ثم علي المرتضى (عليه السلام) باجماع المعتبرين من الصحابة ، وهؤلاء هم الخلفاء الراشدون .

ثم وقعت المخالفة بين الحسن ومعاوية[8] ، وصالحه

---

(١) في (م) خالف .

(٢) هم أصحاب الجاحظ وأبو القاسم البلخي وأبو الحسين البصري كشف ص ٧٨

(٣) في (د) الإمام .

(٤) في (د) تعذر .

(٥) مقالات ج ١ ص ٣٢٣ : الملل والنحل ج ١ ص ١٠٣ .

(٦) في (م) المسلمون .

(٧) في (م) ناقصة .

(٨) في (د) : المعاوية ، وفي المطبوعة : وبين معاوية .

الحسن ، فاستقرت[1] الخلافة عليه ثم على من بعده من بني أمية وبني مروان حتى انتقلت[2] الخلافة إلى بني العباس ، واجتمع[3] أكثر أهل الحل والعقد عليهم ، وانساقت الخلافة [منهم] إلى عهدنا الذي جرى فيه ما جرى .

وأما الذين لا يقولون بوجوب نصب الإمام[4] فيقولون[5] : يقع في نصب الأئمة فتن وقتل بعض الناس بعضاً كما جرى في أيام علي (عليه السلام) ومعاوية ، ومن بعدهما في أكثر الأوقات ، والإحتراز عمّا يوقع[6] في الفتنة والمحاربة أولى بالإتفاق ، والشريعة كافية لمن أراد أن يكون على الحق ، ويتقرب إلى الله بطاعته .

فهذه [هي] مذاهب الناس في الإمامة .



(١) في (م) والمطبوعة : واستقرت .

(٢) في (د) : ان أنقلت .

(٣) في (د) : أجمع .

(٤) النجدات من الخوارج مقالات ج ١ ص ١٨٩ .

(٥) في (د) : فقالوا .

(٦) في (د) : توقع .

الباب الخامس [1]

في



الوعد والوعيد وما يتبعهما

---

(1) في (د) : غفل الناسخ عن ذكر عنوان الباب فكتب « فصل » .

في

الوعد والوعيد وما يتبعهما

قد بيّنّا[1] أنَّ القائلين بالحسن والقبح والوجوب في العقل ، أوجبوا الوعد بالثواب للمكلفين لكونه لطفاً ، وقالوا بحسن الوعيد لكونه أصلح ، [أو بوجوبه] لكونه لطفاً [أيضاً]. ثم أوجبوا الوفاء بالوعد ، واختلفوا في الوفاء بالوعيد :

فقالت التفضلية[2] : ليس ذلك[3] بواجب لأنه[4] حق الله تعالى .

وقالت الوعيدية[5] بوجوبه لئلا يصير الوعيد كذباً .

وأما الذين لا يقولون بالحسن والقبح والوجوب عقلاً[6]، قالوا

---

(١) في (م) والمطبوعة : مرَّ .

(٢) في (م) : التفضيلية ومنهم الشيعة .

(٣) في (د) : كذلك .

(٤) في (م): لكونه .

(٥) المعتزلة والخوارج ونسبه الحلي إلى بعض الإمامية [البلخي والشيخ المفيد] كشف ص ٩٥.

(٦) الأشاعرة.

أن الثواب والعقاب يتعلقان[1] بمشيئة الله تعالى فقط ، ولا يقبح[2] منه شيء ولا يجب عليه شيء أصلاً .

والحكماء القائلون بثبوتها (الحسن والقبح والوجوب) في العقل العملي دون [العقل] النظري ، قالوا تكون[3] السعادة والشقاوة لازمتين[4] للأفعال الملائمة وغير الملائمة ، كالصحة لاعتدال المزاج والمرض لانحرافه .

واعلم أنّ هذه الأقوال مبنية على كون الإنسان مدركاً بعد موته، فالأهم[5] في هذا الباب النظر في ذلك وهو مبني على ست مسائل :

المسألة الأولى :

في اعادة المعدوم.

وهي جائزة عند مثبتي[6] المعتزلة ، لأنَّ الذات باقية عندهم حال تعاقب الوجود والعدم عليها ، وكذلك عند [بعض] أهل السنة[7] ؛ فإنهم قالوا الممكن لا يصير بانعدامه ممتنعاً .

---

(١) في (د): لا يتعلقان وهو خطأ فاحش .
(٢) في (د): ولا بحسن ولا بقبح .
(٣) في (د): يكون.
(٤) في (د): لازمين .
(٥) في (م) : والأهم .
(٦) الذين يثبتون وسطاً بين الوجود والعدم هو الحال كما مرّ.
(٧) هو الرازي في محصّل ص ٣٣٨.

ومحالٌ عند غيرهم[1] لاستحالة تخلل العدم بين شيء واحد بعينه ، فإذن لا يكون المُعاد عين المبدأ بل إن كان ولا بد ، فهو مثله .

وقال سديد الدين محمود[2] الحمصي : إنَّ ذلك ينتقض بالتذكر[3] ، فإن الحاصل[4] في الذكر بعد النسيان هو ما أدركه[5] أولاً بعينه وهو عوده ، وليس ذلك بصحيح[6] لأن التعدد ينافي الوحدة وتماثل المعاد والمبدأ لا يقتضي[7] اتحادهما .

المسألة الثانية :

في أقوال الناس في حقيقة الإنسان وأنها أي شيء هي :

اختلفوا في حقيقة الإنسان، فبعضهم[8] قالوا [ان] الإنسان هو هيكله[9] المشاهد المحسوس .

---

(١) وفي (د): بعضهم. الفلاسفة ومن المعتزلة أبو الحسين البصري ومحمود الملاحمي كشف ص ٨٨ .

(٢) في (د): بن محمود .

(٣) في (د): بالذكر .

(٤) في (م): حصل .

(٥) في (م): ذاكرة .

(٦) وقد ناقشه الطوسي في حاشية المحصل ص ٣٣٩ . دون ذكر اسمه وهو من الإمامية وخالفه الحلي أيضاً راجع كشف الفوائد ص ٨٨ .

(٧) في (د): يعني .

(٨) نسبه الأشعري في مقالات الإسلاميين إلى أبي الهذيل ص ٢٤ ج ٢ . وإلى أبي بكر الأصم ص ٢٥ ج ٢ .

(٩) في (د): هيكل .

وقال بعضهم[1] : هو أجزاء أصلية داخلة في تركيب الإنسان لا تزيد[2] بالنمو ولا تنقص بالذبول.

وقال النظام هو جسم لطيف داخل[3] في البدن، سار في أعضائه[4]، وإذا قطع منه عضو تقلص ما فيه إلى باقي [ذلك الجسم اللطيف]، وإذا قطع بحيث انقطع ذلك الجسم مات الإنسان[5].

وقال ابن الراوندي : هو جزء لا يتجزأ في القلب[6] .

وبعضهم[7] قالوا هو الاخلاط الأربعة .

وبعضهم[8] قالوا هو الدم .

وبعضهم[9] قالوا هو الروح وهي[10] جوهر مركب من بخارية الأخلاط ولطيفها، مسكنه الأعضاء الرئيسة التي هي القلب والدماغ والكبد، ومنها ينفذ[11] في العروق والأعصاب إلى سائر الأعضاء .

---

(١) نسبه الحلي إلى المحققين من المتكلمين وتبناه في الكشف ص ٨٩.

(٢) في (د) : يزيد .

(٣) في (د): في داخل الإنسان .

(٤) نسبه الشهرستاني إليه في الملل والنحل ص ٥٥ من الجزء الأول . والرازي في محصّل ص ٣٢٨. إلاّ أنه قال أجزاء لطيفة سارية في البدن .

(٥) في (د): فإن الإنسان يموت.

(٦) نسبه إليه الرازي في محصّل ص ٣٢٨ .
والأشعري مقالات ج ٢ ص ٢٦ .
وقال به برغوث مقالات ج ٢ ص ٢٥ .

(٧) ،و (٨) و (٩) الأطباء راجع المحصّل ص ٣٢٨ وكشف الفوائد ص ٨٩.

(١٠) د وم والمطبوعة هو.

(١١) في (م) تنفذ.

وجميع ذلك جواهر جسمانية[1] .

وبعضهم قالوا هو المزاج المعتدل الإنساني .

وبعضهم قالوا هو تخاطيط الأعضاء[2] ، وتشكل[3] الإنسان الذي لا يتغير من أول عمره إلى آخره.

وبعضهم قالوا هو العرض المسمّى بالحياة .

وجميع ذلك أعراض .

والحكماء وجمع من المحققين[4] من غيرهم قالوا أنّه جوهر غير جسماني لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية فهذه هي المذاهب وبعضها ظاهر الفساد .

المسألة الثالثة[5] :

في المعاد .

اختلف الناس[6] فيه :

---

(1) هذه الأقوال كلها لمن ذهب من المتكلمين إلى أنه جسم أو جوهر جسماني ، فإنّ الأقوال في حقيقة الإنسان تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
١ ـ جسم أو جوهر جسماني وقد مرّ ذكر القائلين به .
٢ ـ عرض لم أحصل على تسمية القائلين بالأقوال الثلاثة المذكورة هنا.
٣ ـ جوهر غير جسماني؛كشف الفوائد ص ٩٠.

(2) في (م): الأعصاب وكذلك المطبوعة وقد صححتها على نسخة شرح الحلي .

(3) في (د): شكل .

(4) الفلاسفة وجماعة من المتكلمين كالشيخ المفيد وأولاد نوبخت من الإمامية والغزالي من السنّة . كشف الفوائد ص ٩٠.

(5) في (د) الباب الخامس وهو خطأ من الناسخ كما مرّ أول الباب حيث ذكر المصنف أنه سيورد ست مسائل ولم يرد منها إلى الآن سوى اثنتين .

(6) راجع حواشي المسألة الأولى في إعادة المعدوم.

فالدهرية أنكروه ، وقالوا الإنسان ينعدم بموته ولا يكون له عود إلى الوجود .

والقائلون بأن المعدوم شيء ، قالوا بأنه ينعدم بموته ثم يعود إلى الوجود ، وحينئذٍ يثاب أو يعاقب. أما انعدامه فلقوله تعالى : ﴿ كلُّ مَنْ عليهَا فَان ﴾ و﴿ كل شيء هالك إلاّ وجهه ﴾ ، وأما عوده فلوجوب كونه مثاباً أو معاقباً في الآخرة .

والنفاة القائلون بكونه جسماً قالوا : فناؤه وهلاكه عبارة عن تلاشي أجزائه واضمحلال أعضائه في التركيب[1] وغيره ، واعادته جمع أجزائه وإحداث أعراض فيه مثل ما كانت قبل موته وهي عند أكثرهم يستحيل أن تكون عرضاً لأن المعدوم لا يعاد .

والحكماء[2] قالوا : أنَّه محل للعلم بما لا ينقسم ، وبما لا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية ، ويستحيل أن يكون محل ما لا ينقسم أو لا يقبل الإشارة جسماً ، لوجوب انقسامه[3] وقبوله للإشارة بالتبعية ، فإذن هو جوهر مفارق للأجسام .

ثم اختلفوا فقال القدماء منهم[4] أن ذلك الجوهر قديم وإنما يكون تعلقه بالبدن محدثاً .

وقال أرسطاطاليس وأتباعه[5] : أنه حادث مع البدن ،

---

(١) في (د) كالتركيب.

(٢) الفلاسفة ونقل الرازي أن معمر من السنة والإمام الغزالي وافقاهم ،محصّل ص ٣٢٨. وكذلك نقله الأشعري عن معمر في مقالات ج ٢ ص ٢٦ . .

(٣) في (د) بعدها (ووجوبه) زائدة.

(٤) أفلاطون ومن قبله : محصّل ٣٣٢.

(٥) راجع نفس المصدر السابق .

وحدوث المزاج الإنساني الحاصل من الأخلاط والعناصر شرط في الإفاضة[1] الحادثة من مفيض وجوده وليس بشرط في بقائه . ولذلك قالوا باستحالة التناسخ[2]، فإنه عندهم يقتضي أن يكون لبدن واحد نفسان إحداهما حادثة مع حدوث المزاج ، والثانية قديمة تتعلق[3] به على سبيل التناسخ ، وذلك محال . واتفقوا على امتناع فنائه ، قالوا لأن إمكان فنائه[4] يستدعي محلاً يبقى مع الفناء ، ولا نعني بالنفس غير ذلك الباقي ، فإذن الفاني على ذلك التقدير إنما كان عرضاً زال عن محله ، والنفس ليست[5] بعرض .

المسألة الرابعة[6] :

في الثواب والعقاب .

وهما اما بدنيان كاللذات [الجسمية] والآلام الحسية ، واما نفسانيان[7] كالتعظيم والإجلال وكالخزي والهوان ، وتفصيلهما لا يعلم إلّا بالشرع .

واللذة[8]، إدراك الملائم من حيث هو ملائم[9]، والالم

---

(١) في (م) لإفاضة .
(٢) محصّل ص ٣٣٣.
(٣) في د وم يتعلق.
(٤) في (د) الفناء .
(٥) في د وم ليس .
(٦) في (د) فصل وهو خطأ كما مرّ.
(٧) في (د) نفسيان .
(٨) في (د) اللذات .
(٩) قوله هذا يوافق الفلاسفة على ما مرّ وذكره الرازي في المحصّل ص ٣٣٦.

إدراك المنافي[1] من حيث هو منافي[2] . فإن كان ادراكهما بالحواس فهما حسيان وشرط الإحساس[3] بهما أن لا يكونـا مستمرين ، فـإن الإنفعال المستمر[4] مما يبطل الإحساس . وإن كان إدراكهما بالعقل فهما عقليان ، والعقل أثبت[5] لكونه أبعد عن الإنفعـال المؤدي إلى الـزوال[6] ، وأوفر لاستغنائه عن توسط الآلة ، وأكمل لكون الموانع فيه أقل .

المسـألة الخامسـة [7] :

فيما به يحصل استحقاق الثواب والعقاب .

قـالـوا[8] الإسـلام أعم في الحكم من الإيمـان؛ ، وهمـا في الحقيقة شيء واحـد[9] ، وأما كـونه[10] أعم فلأنَّ من أقرَّ بالشهادتين كان حكمه حكم المسلمين لقوله تعالى : ﴿ **قالت الأعراب آمنّا قـل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا** ﴾ . وأمَّا كون الإسلام في الحقيقة هـو

---

(1) في (د) مناف .

(2) في (د) مناف .

(3) في (د) ويشترط بالإحساس .

(4) في (د) المستمرة .

(5) في (د) والعقلي ثبت .

(6) في (د) للزوال .

(7) في (د) فصل وقوله استحقاق اشارة للخلاف بين القـائلين بأن الثـواب استحقاق وهم أكثـر المعتزلة والإمامية وأنه تفضل من الله ولا يجب عليه وهم الأشاعرة الخ . . . .

(8) المتكلمون .

(9) في (د) واحدة .

(10) في (د) ولكونه .

الإيمان فلقوله تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ واختلفوا في معناه :

فقال بعض السلف : الإيمان إقرار باللسان وتصديق[1] بالقلب وعمل صالح بالجوارح[2] .

وقالت المعتزلة : أصول الإيمان خمسة ، التوحيد والعدل والإقرار بالوعد والوعيد والقيام بأمر[3] المعروف والنهي عن المنكر[4]

وقالت الشيعة : أصول الإيمان ثلاثة : التصديق بوحدانية الله [تعالى] في ذاته ، والعدل في أفعاله ، والتصديق بنبوة الأنبياء والتصديق بإمامة الأئمة المعصومين [من بعد الأنبياء] .

[وقال أهل السنّة : هو التصديق بالله] وبكون النبي صادقاً ، والتصديق بالأحكام التي يعلم[5] يقينا أنه[6] (عليه السلام) حكم[7] بها دون ما فيه الخلاف والإشتباه .

والكفر يقابل الإيمان .

---

(١) في (م) التصديق.

(٢) هي أقوال ثلاثة مختلفة وقد يجمعها بعضهم فالتصديق بالقلب قال به جماعة من الإمامية والأشاعرة وجهم بن صفوان . راجع الكشف ص ٩٤. والعمل الصالح بالجوارح ينسب الى أبي الهذيل والجبائيين كشف ص ٩٥.

(٣) في (د) بأمر وفي (م) مشطوبة .

(٤) وهذه النسبة مشهورة .

(٥) في (م) تعلم .

(٦) في (م) لأنه .

(٧) في (م) حاكم .

والـذنب يقابـل العمل الصـالح وينقسم إلى كبـائر وصغـائر ، ويستحق المؤمن بـالإجمـاع الخلود في الجنــة ، ويستحق الكـافــر الخلود في النار .

وصـاحب الكبيرة عنـد الخوارج كـافـر[1] لأنهم جعلوا العمـل الصالح جزءاً[2] من الإيمان ، وعند غيرهم[3] فـاسق . والمؤمن عند المعتزلة والوعيديـة[4] لا يكون فـاسقاً ، وجعلوا للفـاسق[5] الذي لا يكون كافراً منزلة[6] بين المنزلتين ، الإيمان والكفر ، وهو يكون في النار خالداً[7] .

وعنـد غيـرهم[8] المؤمن قـد يكـون فـاسقـاً وقـد لا يكـون [فاسقاً]، و[تكون] عاقبة أمره على التقديرين الخلود في الجنة .

المسـألة السـادسـة[9] :

في إتمام[10] القول بالوعد والوعيد .

اتفقـوا[11] على أن المؤمن الذي عمـل عملاً صـالحاً يـدخل

---

(1) الملل والنحل ج ١ ص ١١٤ .

(2) في (م) جزء .

(3) عدا المعتزلة كما سيأتي .

(4) الذين يقولون بتكفير صـاحب الكبيرة ونسب الحلي جمـاعة من الإمـامية إلى القـول به كشف ص ٩٥ . وراجع مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٠٨ .

(5) و (6) في (م) الفاسق في منزلة .

(7) إذا مات على المعصية الملل والنحل ج ١ ص ٤٨ .

(8) التفضـلية والأشاعرة كشف الفوائد ص ٩٥ .

(9) في (د) فصل .

(10) في (د) تمام لأن النـاسخ كان يظنه فصلاً مستقلاً .

(11) المتكلمون .

الجنة ويكون خالداً فيها ، والكافر يدخل جهنم ويكون خالداً فيها ، وأما الذي خلط[1] عملاً صالحاً بعمل غير صالح فاختلفوا فيه :

فقالت التفضلية[2] من أهل السنّة وغيرهم[3] عسى الله أن يعفو عنه[4] برحمته ، وبشفاعة نبي [5] ، وإلاّ فيدخله جهنّم ويعذبه عذاباً منقطعاً ثم [6] يرده إلى الجنة ويخلده [7] فيها لكونه مؤمناً .

وقالت الوعيدية من المعتزلة وغيرهم[8] أن صاحب الكبيرة إن لم يتب كان في النار خالداً ثم اختلفوا :

فقال أبو علي الجبائي بالإحباط ، وهو أنه إذا أقدم على كبيرة ، أحبطت الكبيرة جميع أعماله الصالحة المتقدمة[9]، ويكون معاقباً على ذلك الذنب أبداً .

وقال ابنه أبو هاشم بالموازنة ، وهي[10]أن توازن الأعمال الصالحة بالذنوب الكبائر[11]ويكون الحكم للأغلب[12].

(١) في (م) يخلط .
(٢) في د وم التفضيلية .
(٣) الإمامية .
(٤) في (م) عنهم .
(٥) في (م) أو بشفاعة نبيه (صلى الله عليه وآله) . .
(٦) في (د) و .
(٧) في (م) ويخلد .
(٨) في (م) ناقصة ، وهم الخوارج وبعض الإمامية كما مرّ .
(٩) في (م) ناقصة .
(١٠) في د وم هو .
(١١) في (د) وهو أن يوازن الأعمال الصالحة وذنوبه الكبائر .
وفي (م) وهو أن يوازن بأعماله الصالحة وذنوبه الكبائر .
(١٢) لم أجد لهذين القولين نسبة في الملل والنحل أو مقالات الإسلاميين لكن القاضي عبد الجبار

قيل[1] لهم ان غلب أحدهما لم يكن[2] له تأثير فيما غلب عليه ، قالوا في جوابه للعمل الصالح استحقاق ثواب يلزمه ، وللكبيرة استحقاق عقاب [يلزمه] ، فيؤثر كل واحد من العملين في استحقاق الآخر بأن ينقصه حتى تبقى[3] في الآخر بقية من أحد[4] الإستحقاقين بحسب رجحانه فيحكم بذلك .

وهذا[5] مأخوذ من قول الحكماء في المزاج ، فإنهم قالوا بكسر[6] سورة كل عنصر سورة كيفية للعنصر[7] الذي يقابله ويخالطه حتى يستقر العنصران على كيفية واحدة متشابهة في العنصرين وهو المزاج .

وصاحب الصغيرة عندهم[8] معفو[9] عنه إذ لا تأثير لذلك في العمل الصالح .

= من المعتزلة نفى عن المكلف أن يستحقهما جميعاً لأنه محال من الفاعل أن يفعلهما جميعاً به في حالة واحدة راجع المختصر ص ٢٦٠ .
نعم في مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢١٣ نسب الموازنة إلى المرجئة . والاحباط إلى مقاتل بن سليمان .

(١) في (د) قل .
(٢) في (د) لم يكن أن يكون له .
(٣) في (د) يبقى .
(٤) في (م) إحدى .
(٥) في (م) هو .
(٦) في (د) يكسر .
(٧) في (م) العنصر .
(٨) عامة المتكلمين .
(٩) في (د) معفوا .

وأطفال الكفار ملحقة بهم عند أهل السنّة[1] ، وتحشر في نعيم[2] بلا ثواب كالحيوانات عند غيرهم[3] .

فهذا ما قالوه [4] في هذا الباب .

وأمّا القائلون بالثواب والعقاب النفسانيين[5] [فقالوا][6] النفوس : باقية أبداً فإن[7] كانت مدركة لذاتها وللذوات الباقية ، معتقدة لما يجب عليها[8] أن تعتقده[9]، متحلية بالأخلاق[10] الفاضلة والأعمال الصالحة ، منقطعة العلائق[11] عن الأشياء الفانية ، وكان جميع ذلك ملكة راسخة فيها ، كانت من أهل الثواب الدائم .

وإن كانت عديمة[12] الإدراك للذوات الباقية ، معتقدة لما لا يكون مطابقاً لنفس الأمر ، مائلة إلى اللذات البدنية ، منغمسة في الأمور الدنياوية الفانية ، متخلقة بالأخلاق الفاسدة ، وكان ذلك

---

(١) نسبه إليهم القاضي عبد الجبار في المختصر ص ٢٥١ . وهكذا قال الخوارج بأن الاطفال في الأخرة، حكمهم حكم آبائهم .

(٢) في (م) النعيم .

(٣) المعتزلة وغيرهم كالشيعة كشف ص ٩٧. لأنهم غير مكلفين.

(٤) المتكلمون.

(٥) هم الفلاسفة .

(٦) في (د) و.

(٧) في (د) وان.

(٨) في (د) عليه.

(٩) في د وم يعتقدها.

(١٠) في (د) لأخلاق.

(١١) في (م) العلاقة.

(١٢) في (د) عدمت.

ملكة راسخة فيها كانت من أهل العقاب الدائم ، لفقدان ما ينبغي لها ، ووجود ما لا ينبغي معها[1] دائماً .

وبين المرتبتين مراتب لا نهاية لها ، بعضها أميل إلى السعادة ، وبعضها إلى الشقاوة . وإن كانت الخيرات أو[2] الشرور غير متمكنة منها[3] تمكن الملكات[4] ، بل كانت معرضة للزوال والفوات ، زالت سعادتها وشقاوتها بزوالها .

والنفوس الخالية عن الطرفين كنفوس الصبيان والبله تبقى[5] غير متألمة ، ويكون لها لذات[6] ضعيفة بحسب إدراكها لذاتها[7] ولما لا بدَّ لها منه .

والله أعلم بحقائق الأمور والحمد لله الذي وحده العدل الذي لا يجور وهو مدبر الأزمان والدهور[8] .

---

(١) في (د) منها.

(٢) في (م) و.

(٣) في (م) ممكنة فيها.

(٤) في (د) يمكن المكان.

(٥) في (د) يبقى.

(٦) في (م) للذات.

(٧) في (م) الواو قبل لذاتها. وهذا قول بعض الفلاسفة وقال آخرون تعود هذه النفوس إلى الأبدان وهو التناسخ كشف ص ٩٩.

(٨) في (م) تنتهي الرسالة عند منه بدون خاتمه .

المصادر والمراجع

١ ـ محصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء المتكلمين للإمام فخر الدين الرازي ـ محمد بن عمر الخطيب.

٢ - وبذيله تلخيص المحصَّل للطوسي مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ـ دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

٣ ـ كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد للعلاّمة الحلي . الطبعة الحمرية ١٣١٢ .

٤ ـ الإشارات والتنبيهات وشرحي الطوسي والرازي ، مطبعة الحيدري تهران ١٣٧٩ هـ .

٥ ـ رسالة الطبيعيات من عيون الحكمة ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات وقصة سلامان وابسال رسالة في الأجرام العلوية ، رسالة الحدود النافع يوم الحشر . تحقيق د. حسن عاصي دار قابس الطبعة الأولى ١٩٨٦ ـ ١٤٠٦ هـ .

٦ ـ شرح الباب الحادي عشر ، مطبوع مع حاشية ملا عبدالله على التهذيب تعليق السيد مصطفى الحسيني الدشتي ـ مؤسسة أهل البيت ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦ .

٧ ـ مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري الطبعة الثانية ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

٨ ـ كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة أبو نصر الفارابي . دار المشرق، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

٩ ـ كتاب الإقتصاد في الإعتقاد للإمام الغزالي ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨ .

١٠ ـ لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنّة والجماعة لعبد الملك الجويني (امام الحرمين أبو المعالي) .

١١ ـ الفرق بين الفرق عبد القادر البغدادي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار المعرفة.

١٢ ـ كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد عبد الرحيم الخياط المعتزلي . تحقيق د . ينبرخ دار قابس شباط ١٩٨٦ .

١٣ ـ تلخيص المحصَّل للطوسي تحقيق عبدالله نوارني ، دار الأضواء الطبعة الثانية ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ .

١٤ ـ المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ، ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق الدكتور محمد عمارة ، دار الشروق الطبعة الثانية ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ .

١٥ ـ كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل ، أحمد بن

يحيى بن المرتضى . تحقيق د . جواد مشكور مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٨ .

١٦ ـ فرق الشيعة الحسن بن موسى النوبختي ، دار الأضواء الطبعة الثانية ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ .

١٧ ـ الملل والنحل الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، الطبعة الثانية دار المعرفة .

١٨ ـ قواعد المرام في علم الكلام ابن ميثم البحراني . تحقيق السيد أحمد الحسيني ، منشورات مكتبة آية الله مرعشي نجفي الطبعة الثانية ١٤٠٦ .



فهرس الفرق والمذاهب المذكورة في متن الرسالة

فهرس الفرق والمذاهب المذكورة في الحاشية

فهـرس الأعلام المذكورين في المتن

فهـــرس الأعلام في الحاشية

الآيـــات القـرآنية

الأمـــاكن



المحتويات

قواعد العقائد

الباب الأول

الباب الثاني

الباب الثالث

الباب الرابع

الباب الخامس

الفهارس

انتهى